الملخص

يعالج هذا البحث قضية العلة النحوية عند عالمين جليلين من علماء العربية هما: أبو نصر الضرير، و أبو الحسن الباقولي في شرحيهما للمع، فقد أولع كلٌّ منهما في شرحه للمع الولع كله بذكر العلل النحوية، فأفاد الدارس ثروة أيما ثروة؛ إذ زوده بالأسباب المستنبطة من كلام العرب في أن يجري على تلك السنن، وكان من شأنه أن يتتبع العلة ليزيدها إيضاحا، فيدلي في أثناء ذلك بكل ما هو مفيد من العلل المضافة والرأي النادر له أو لمن سبقه من النحويين. فعقدت موازنة بين العالمين الجليلين لدراسة العلة النحوية في شرحيهما؛ تخيرت مما ذكراه غير المشهور لأبين مدى توافقهما أو اختلافهما، و اخترتهما؛ لأنهما كانا متعاصرين فقد عاشا في القرن السادس الهجري، ولم أستوعب كل العلل التي ذكراها و ذلك لطبيعة البحث و متطلباته حتى لا يطول و يجاوز الحد المسموح به للنشر في المجلات العلمية، و وضعت البحث تحت عنوان:

" **العلة النحوية بين أبي نصر الضرير، و أبي الحسن الباقولي، في شرحيهما للمع" دراسة موازنة.**

و انتهى البحث إلى العديد من النتائج أهمها: **أولا:** أن العلة النحوية عند أبي نصر الضرير تتسم بالإيجاز و الاختصار، أما أبو الحسن الباقولي فإنه يميل إلى شرح علته و توضيحها و الإطناب فيها. و ليس هذا دائما فأحيانا يخالف كل منهما منهجه ، فأبو نصر الذي يتسم بالإيجاز و الاختصار قد يبسط القول أحيانا، و يلجأ أبو الحسن إلى الإيجاز أحيانا أخرى.

ثانيا: أن ما يذكره أبو نصر الضرير و أبو الحسن الباقولي أحيانا يكون جزء علة لا علة كاملة بل يحتاج إلى إضافة و توضيح كما ظهر في العلة التي ذكراها لاختصاص الحكاية بالأعلام و الكُنَى.

ثالثا: أن ما يذكرانه من علل غير مسلم دائما فأحيانا يرد و يوجه إليه الطعن كما فعل ابن مالك عندما أبطل ما ذهب إليه أبو نصر الضرير من أن الفعل المضارع مبني لكون النون من خصائص الفعل.

اعتمد البحث المنهج الوصفي مستعينا بالمنهج المعياري، لتقرير ما استقرت عليه القواعد والأحكام النحوية..

الكلمات المفتاحية: العلة– اللمع – الباقولي– الضرير– الثقل– الخفة– الترجيح– التضعيف.

Abstract:
This research addresses the issue of syntactic causation in the view of two great scholars of Arabic, namely Abu Nasr Al-Darir and Abu Al-Hasan Al-Baqooli**,** in their explanations of the book of *Al-Luma'* (*Refulgence*). In their respective commentaries on *Al-Luma'*, each one of these grammarians was quite keen on capturing syntactic justifications, providing researchers with a wealth of insights. Each grammarian provided researchers with the causations derived from the speech of the Arabs that justify following certain conventional traditions. It was their customary to trace back every syntactic causation to make them clearer. In the process, each grammarian used to mention every insightful syntactic causation as well as all rare unique views provided by him or by his predecessors. Therefore, I have conducted a comparison between these two distinguished scholars to explore syntactic causations given in their commentaries. These two grammarians have been particularly selected for study because they were contemporaries, who lived in the sixth century AH. Given the study limitations of academic publishing, this study does not encompass all the causations they presented. It delves into lesser-known aspects of their works to identify their areas of agreement and disagreement. The research concludes with several key findings, the most significant of which are: First: Abu Nasr Al-Darir's approach to syntactic causality is marked by conciseness and brevity, while the approach of Abu Al-Hasan Al-Baqooli is characterized by detailed explanations and elaboration. However, this is not always the case. Sometimes, they are not consistent in their approaches. Abu Nasr may sometimes elaborate on a certain syntactic causation, while Abu Al-Hasan may sometimes resort to brevity. Second: some commentaries provided by both Abu Nasr Al-Darir and Abu Al-Hasan Al-Baqooli are often incomplete, representing only a portion of a broader syntactic causation that requires further elaboration and clarification. This is evident in their explanation of the syntactic causation for restricting narratives to proper nouns and surnames. Third: some of their syntactic causations are not always accepted. Their explanations may be untenable and subject to criticism and refutation. This is evident in the case when Ibn Malik invalidates Abu Nasr Al-Darir's assertion that the present tense verb is not inflected due to the fact that the feminine plural suffix of *nun* is an inherent aspect of the verb. The research adopts the descriptive approach, aided by the normative approach, to identify the well-established grammatical rules and judgements.
Keywords: Causality, The book of Al-Luma' (Refulgence), Al-Baqooli, Al-Darir, Complexity, Simplicity, Preference of the most preponderant opinion, Attenuation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

و بعـــــــــد

فمما لا شك فيه أن "علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس ، يتوصل بمعرفة تلك الأوضاع والمقاييس إلى تعلم كلام العرب وضبطه، وعلة مجيئه مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو مبنياً، أو معرباً، أو على هذا الوزن، أو ذاك، إلى غير ذلك"[١]. وقد كانت العلة عند النحويين، مطلباً مهماً، حرصوا على ذكره والإشارة إليه في مصنفاتهم، فالحديث في العلة النحوية ، من أكثر القضايا التي شغلت النحويين؛ لارتباطها بقضية العامل النحوي، فتعقبها القدماء، وحاولوا أن يربطوا بين الظواهر النحوية والقواعد التي أسسوها من جهة وبين العلة أو السبب الذي كان سببًا فيهما؛ سعيًا منهم إلى ربط الظواهر بمسبباتها، حتى تقرب إلى أذهان المتعلمين، وتستقر في أفهامهم. فنجد التعليل النحوي والتوسع فيه، ماثلاً في كتاب سيبويه (ت١٨٠ هـ) وآثار من بعده، كالمقتضب للمبرد (ت ٢٨٦هـ) والأصول لابن السراج (ت٣١٦هـ) والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت٣٣٧ هـ) والحجة لأبي على الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وعلل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١هـ) والخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ) وغيرهم.

واستقرى النحويون واللغويون ما وصل إليهم من كلام العرب، فدققوا في علله، حتى اطردت عندهم إعرابا وتصريفاً، واشتقاقاً، فإذا وجدوا ما خرج على تلك القوانين عدوه شاذاً، وبحثوا عن علة، أو سبب لذلك.

و من هؤلاء العلماء الذين اهتموا بالعلة في مصنفاتهم أبو نصر الضرير، و أبو الحسن الباقولي ، فلا يكادان يذكران شيئا في شرحيهما إلا و يعللان له حتى ليخيل للقارئ أن شرحهما في العلل النحوية، فقد أولع كلٌّ منهما في شرحه للمع الولع كله بذكر العلل النحوية، فأفاد الدارس ثروة أيما ثروة؛ إذ زوده بالأسباب المستنبطة من كلام العرب في أن يجري على تلك السنن، وكان من شأنه أن يتتبع العلة ليزيدها إيضاحا، فيدلي في أثناء ذلك

---

١ – الإيضاح في علل النحو ص ٦٤.

بكل ما هو مفيد من العلل المضافة والرأي النادر له أو لمن سبقه من النحويين. فعقدتُ موازنةً بين العالمين الجليلين لدراسة العلة النحوية في شرحيهما؛ تخيرت مما ذكراه غير المشهور لأبين مدى توافقهما أو اختلافهما، واخترتهما؛ لأنهما كانا متعاصرين فقد عاشا في القرن السادس الهجري، و لم أستوعب كل العلل التي ذكراها و ذلك لطبيعة البحث و متطلباته حتى لا يطول و يجاوز الحد المسموح به للنشر في المجلات العلمية، و وضعت البحث تحت عنوان:

" العلة النحوية بين أبي نصر الضرير، و أبي الحسن الباقولي، في شرحيهما للمع" دراسة موازنة.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي؛ لأنَّه الأنسب لطبيعة البحث القائم على تعليلات العلماء، كما استعان أيضا بالمنهج المعياري، لتقرير ما استقرت عليه القواعد والأحكام النحوية، انطلاقًا من العلة التي سيقت لبيان تلك الظاهرة أو ذلك الحكم.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في إبراز اهتمام النحاة بظاهرة التعليل النحوي، وأثر العلة في توجيه الأحكام النحوية، وتفسير ظواهرها؛ إيمانًا منه بأنَّه لا بدَّ لكل مسبب من سبب، ولا بدّ لكلِّ ظاهرة أو حكم نحوي من سبب يفسرهما، أو علة توجههما، ولعل أكثر ما يفصح عن تعلق أبي نصر الضرير و أبي الحسن الباقولي بهذه الظاهرة، أنَّ الواحد منهما لا يكاد يكتفي بسرد الأحكام والظواهر النحوية، بل نراه يسوق من العلل ما يؤيد ما يقول، ويفسر ما حدث، و يوضح و يشرح ما نقل. و إن الوقوف على رأيين لعالمين مختلفين، و فهمهما، و مناقشتهما، يجعل المجال أرحب، و الميدان أوسع للحوار و المناقشة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في بيان أهمية العلة لبناء الحكم النحوي و توضيحه و تفسيره، و اهتمام علماء القرن السادس الهجري و من بعدهم بها و خاصة لدى شراح اللمع.

الدراسات السابقة:

لا شك أن كلا من أبي نصر الضرير و أبي الحسن الباقولي قد حظي بدراسات كثيرة لكني، لم أقف على دراسة تناولت العلة النحوية عند أبي نصر الضرير و لا عند أبي الحسن الباقولي في شرح اللمع، و لكن وجدت بعض الدراسات ذات صلة بالعلة النحوية، منها:

العلة النحوية عند الشريف الكوفي (ت ٥٣٩هـ) في كتابه البيان في شرح اللمع، د. عبد الله راجحي محمد غانم، بحث منشور في مجلة كلية التربية بزنجبار جامعة عدن. العدد العاشر.

١- الإيضاح في علل النحو، للزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٢- النحو العربي، العِلَّة النحوية نشأتها وتطورها. د. مازن المبارك، المكتبة الحديثة، الطبعة الأولى١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م.

و لا يوجد قاسم مشترك بين هذه الدراسات و البحث موضوع الدراسة إلا في الحديث عن تعريف العلة و بعض العلل الذي يتجاوز أربع علل مما ذكر في هذا البحث مع الاختلاف الواضح في طريقة معالجة العلة و تناولها.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تكون الدراسة فيه مهيكلة على النحو الآتي:

المقدمة: و فيها خطة البحث، و بيان أهميته، ومنهجه، و الدراسات السابقة.

التمهيد: تراجم و مفاهيم، و فيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة أبي نصر الضرير.

المطلب الثاني: الباقولي حياته ونشأته.

المطلب الثالث: أهمية كتاب اللمع العلمية.

المطلب الرابع: العلة، و آراء النحويين فيها.

المبحث الأول: علل اتفقا عليها:

علة بناء " أين"، و "كيف".

علة اقتصار حروف المضارعة على حروف (أنيت).

علة بناء الفعل الماضي.

علة بناء "أمس".

اختصاص التثنية بالأسماء

علة رفع المبتدأ.

علة عدم جواز وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة .

علة اختصاص الحكاية بالأعلام و الكنى .

المبحث الثاني: علل اختلفا فيها.

علة حصر الكلمة في ثلاثة أقسام.

علة بناء الفعل المضارع المتصلة به نون التوكيد أو نون النسوة.

علة وقوع الإعراب على آخر الكلمة.

علة اختصاص الجر بالأسماء و الجزم بالأفعال

علة بناء "قبل"، و "بعد"، و "حيث".

علة حمل النصب على الجر في التثنية و الجمع.

علة جر الممنوع من الصرف المضاف أو المقترن بأل بالكسرة.

المبحث الثالث: علل انفرد بها أبو نصر الضرير.

علة اسمية(كَيْفَ)

علة عدم جواز دخول قد و السين و السوف على فعل الأمر.

علة جمع المؤنث بزيادة ألف و تاء .

علة اختصاص المثنى بالألف و الجمع بالواو.

علة اسمية "إذ" و "إذا".

علة جر المضاف إليه .

المبحث الرابع: علل انفرد بها أبو الحسن الباقولي:

علة تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم.

علة بناء (منذ) .

علة حذف نون المثنى و الجمع عند الإضافة

علة افتقار الجملة الواقعة خبرا إلى رابط

علة عدم جواز وصف الضمير أو الوصف به .

الخاتمة: و فيها أهم نتائج البحث.

ثبت المصادر و المراجع.

فهرس الموضوعات.

التمهيد: تراجم و مفاهيم

المطلب الأول: ترجمة أبي نصر الضرير.

هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير أبو نصر [١] النحوي وتكاد تجمع المصادر على لقبه بالواسطي الضرير. أما عن مولده فقد ذكر صاحب معجم المؤلفين أنه كان حيا قبل سنة ٤٦٩ هـ[٢].

أما عن وفاته فقد ذكرت المصادر أنه توفى في مصر ولم تحدد له تاريخا للوفاة.

وتذكر مصادر ترجمته أنه رحل إلى بغداد ولقى هناك أصحاب أبي على ، وتنقل في البلاد حتى نزل في مصر فأقام بها وقرأ عليه أهلها ، وأخذ عنه ابن بابشاذ و به تخرج ، وزوجه من أخته ، وكان ابن بابشاذ يخدمه ، وبه انتفع كثيرا [٣]

أما عن نسبة الواسطي فقد ذكر السمعاني في كتابه الأنساب بأنها نسبة إلى واسط بالعراق ويقال لها واسط القصب ، وقيل لها واسط أيضًا لأنها في وسط العراقين : البصرة والكوفة ، وهى واسطتها خرج منها جماعة من أهل العلم في كل فن وفيهم كثرة [٤] .

لم تذكر المصادر للواسطي الضرير إلا تلميذا واحدا وهو أبو الحسن طاهر ابن أحمد بن بابشاذ، ولتلميذه هذا بعض المؤلفات، منها: المقدمة في النحو وشرحها، وشرح الجمل للزجاجي وغير ذلك .

أما عن مؤلفاته فهي قليلة حيث ذكرت المصادر التي ترجمت له ثلاث مؤلفات للواسطي .

الأول : كتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل ذكر ذلك ياقوت قال :" وله من الكتب : كتاب شرح اللمع، وكتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل وشرح من كل باب مسألة" ويؤكد الكلام السابق السيوطي في البغية حينما يقول: (وصنف كتابا في النحو ، وشرح اللمع ، وجمل الزجاجي) [٥] .

الثاني : شرح الحماسة للواسطي ينفرد بذكره صاحب كشف[٦] .

الثالث : شرح اللمع [٧] .

---

١ – ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٧/ ٥، وبغية الوعاة ٢٦٢/٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ١٢٣، و مقدمة محقق شرح اللمع للواسطي ص٩ – ١٠

٢ – ومعجم المؤلفين ٨ / ١٢٣.

٣ – ينظر: معجم الأدباء ١٧ / ٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ١٢٣.

٤ – الأنساب ٥٦١/٥

٥ – ينظر: معجم الأدباء ١٧ / ٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢.

٦ – كشف الظنون ٦٩١/١.

٧ – معجم الأدباء ١٧ / ٥ ، و هو كتاب مطبوع في مكتبة الخانجي بالقاهرة، قام بتحقيقه د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

المطلب الثاني: الباقولي حياته ونشأته.

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه :

هو علي بن الحسين بن علي الأصبهاني الباقولي ٠ يكنى أبا الحسن ، ويلقب بـ " جامع العلوم " أو " الجامع " وبـ " نور الدين " أيضا ، وكان ضريرا ، فعُرف بـ " الضرير " [١].

مولده ووفاته :

توفّي جامع العلوم سنة ٥٤٣هـ [٢].

أما تاريخ مولده فقد غاب عن الجميع ٠ وليس بين أيدينا ما يعين على تعيينه ٠ بيد أن محقق كتاب كشف المشكلات ذهب إلى أنه ولد في العقد السادس من المائة الخامسة للهجرة ، بناء على نصوص استند عليها من كتاب كشف المشكلات [٣] ٠

ثقافته :

يظهر مما انتهى إلينا من آثار جامع العلوم أنه قد أتيح له أن يصيب حظا من فنون من العلم مختلفة ٠

وقد كان صمت المصادر مطبقا ؛ فلم يذكروا من أمر نشأته وطلبه للعلم شيئا البتة ، ولم يذكروا أحدا ممن تلقى عليهم العلم ولم يذكر هو نفسه فيما انتهى إلينا من كتبه أحدا أيضا ، كما لم يذكروا أحدا ممن تلقى عليه ٠

على أنّ كُتُب الرجل أصدق مترجميه ، وهي مُبينة عن ثقافة واسعة عميقة في علم العربية وعلوم القرآن والفقه ٠

آثاره :

ألَّف جامع العلوم في علوم العربية والقرآن بضعة عشر كتابا ذكر بعضها مترجمة ٠ ولم

---

١ – ينظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٣ / ٧٩ ، والأعلام ٤ / ٢٧٩ ، والأنساب ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ومعجم البلدان ١ / ٢٠٦ – ٢١٠ ، ومعجم ما استعجم ١ / ١٦٣ ، واللباب ١ / ٦٩ ، و معجم الأدباء ٤ / ١٧٣٦ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٦٠ ، وجزء الدراسة من كتاب كشف المشكلات ٠٠

٢ –ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣ / ١١٠٤ ٠

٣ – مقدمة كتاب كشف المشكلات ١ / ١١ .

ينته إلينا منها إلا القليل، وعدت العوادي على سائرها ، فطواها الزمن فيما طوى من ذخائر ورأيت أن أرتّب هذه الكتب جميعا على حروف المعجم ، لأنه لا سبيل إلى ترتيبها على أسبقية التأليف ٠ وإليك هذه الآثار :

١ – أبيات سيبويه: لم يذكره من ترجم له، وذكره المؤلف في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ص ١٢٨٠، وسماه " الأبيات " في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات أيضا ص ٥٩٠ .

٢ – الاستدراك على أبي علي ٠وهوكتاب مطبوع حققه محقق كتاب كشف المشكلات ٠

٣ – البيان في شواهد القرآن : وذكره المؤلف بهذا الاسم في كشف المشكلات ص ١١٧٠، ١٤٩٨ .

٤ – التَّتِمَّة : قال عقب ما نقله عن أبي علي أن الجملة لا تكون فاعلة : " وهذا منه خلاف قول سيبويه حين جوّز في(لَيَسْجُنُنَّهُ) [١] أنه فاعل(بَدَا) وقد بينته في التتمَّة.. " ٠ هذا مبلغ العلم به [٢]٠

٥ – الخلاف بين النحاة : ذكره باسم " الخلاف" في شرح اللمع اللوح في ١ / ٩٥ ، ٢ / ١٠١ ، وكشف المشكلات ٢٤٢ ، ٨٧٢ ، ١٣٦٧ ٠

٦ – الشامل : ذكره المؤلف في خاتمة الكشف ١٤٩٨ ، ولا نعرف شيئا ٠

٧ – شرح اللُّمَع : وذكره المؤلف في كشف المشكلات ٥٧٧ ، باسم " شرح كتاب عثمان " وباسم " مسائل عثمان " ص ٢٧٦ ، ٨٤٦ ٠ و هو مطبوع بعنوان "كتاب شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تأليف الشيخ أبي الحسن الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: د . محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م .

٨ – كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، أو الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المرويّة عن الأئمة السبعة، و هو مطبوع بعنوان: "كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٠لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، المتوفى سنة ٥٤٣هـ ، حققه د/ محمد أحمد الدالي ، دمشق ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ٠

٩ – كشف الحجَّة : لم يذكره من ترجم له ٠ وذكره المؤلف في كشف المشكلات ٧٢ ، و " الحجة " هو كتاب أبي علي الفارسي ٠

١٠ – الْمُجْمَل في شرح الجمل : ذكره بهذا الاسم إسماعيل باشا البغدادي . وذكره باسم " المجمل " المؤلف في خاتمة كشف المشكلات ص ١٤٩٨ [٣].

---

١ – يوسف آية ٣٥ .

٢ – كشف المشكلات ص ٦٠٥ – ٦٠٧ ٠

٣ – ينظر: مقدمة كتاب كشف المشكلات.

المطلب الثالث: أهمية كتاب اللمع العلمية

لقد تفرد كتاب اللمع الذي ألفه ابن جنى عن غيره من كتب النحو الأخرى بمميزات دفعت العلماء إلى تناوله بالشرح والتحليل من تلك المميزات الإيجاز والاختصار، والابتعاد عن الخلافات، والعلل التي نشبت بين النحاة ، فكان ابن جني في كتابه هذا يلخص القاعدة النحوية في أسلوب موجز معبر.

و قد طرقت شهرة كتاب اللمع الآفاق وذاع صيته وعكف عليه العلماء بحثا ودراسة ، من أجل ذلك أبرزته كتب التراجم والطبقات في مقدمة مؤلفات ابن جني.

وفي ضوء هذا المعنى يقول محقق شرح اللمع في مقدمته: "ولأهمية هذا الكتاب عنى به السابقون يدرسونه ويدرسونه فقد درسه ابن خلكان على ابن يعيش واختار الإمام النووي فصول اللمع لتكون المادة النحوية التي يدرسها تلاميذه الذين يتلقون عنه"[1] .

ويجدر بنا في هذا المقام سؤال ، وهو ما الذى دفع أكثر من عشرين عالما إلى تناول كتاب اللمع بالشرح والمناقشة والوقوف عند مسائله وشواهده ، هل كان ذلك لمكانة ابن جنى العلمية في النحو والصرف واللغة ، وعقليته الفذة في مناقشة مسائل اللغة دراسة وتحليلا ، أم كان ذلك لمكانة كتاب اللمع نفسه وما اشتمل عليه من مادة علمية مركزة في النحو والصرف .

يقول محقق شرح اللمع للواسطي: "وأرى أن مكانة ابن حتى العلمية وشهرته الواسعة في مجال النحو والصرف واللغة كانت من الدوافع الأساسية إلى دراسة هذا الكتاب ، كما أرى أن كتاب اللمع في مادته العلمية لا يختلف كثيرا عن كتب النحاة التي سقت ابن حتي في هذا المضمار، وإن كان هناك اختلاف قد خلاف يدور حول الاختصار والإيجاز الذي يتميز به كتاب اللمع" [2] .

من هذا المنطلق يقول محقق اللمع عند دراسته للكتاب: "والحقيقة أن لمع ابن جني أصبح مدرسة النحو في الشام والعراق ومصر والحجاز والمغرب بعد موت صاحبه مباشرة ، وأن

---

١ – ينظر: مقدمة شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤٦.

٢ – مقدمة شرح اللمع للواسطي ص١٧، ١٨.

النحاة وبخاصة الذين تصدروا لتعليم النحو، وأخذ عنهم ، وتخرج بهم خلق كثير قد اعتمدوا على كتاب اللمع مادة التدريس ، ويؤكد هذا أن تتبع الخط الزمني بعد وفاة ابن جني سنة ٣٩٢هـ ، وحتى نهاية القرن الثامن الهجري ، ومسار النحو مع هذا الخط يبينان لنا اشتغال أكثر من عالم من علماء النحو في وقت واحد بلمع ابن جني" [١] .

المطلب الرابع: العلة، و آراء النحويين فيها.

العِلَّةُ لغةً و اصطلاحًا:

جاءت العِلَّةُ في المعاجم اللغوية بمعانٍ مختلفة، فقد ذكر ابن فارس أنَّ لها ثلاثة معانٍ؛ إذ قال:

" (عَلَّ) الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ".

"فَالْأَوَّلُ الْعَلَلُ، وَهِيَ الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ. وَيُقَالُ عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. وَالْفِعْلُ يَعُلُّونَ عَلًّا وَعَلَلًا، وَالْإِبِلُ نَفْسَهَا تَعُلُّ عَلَلًا. قَالَ[٢]:

عَافَتَا الْمَاءَ فَلَمْ نُعْطِنْهُمَا ... إِنَّمَا يُعْطِنُ مَنْ يَرْجُو الْعَلَلْ

وَيُقَالُ أَعَلَّ الْقَوْمُ، إِذَا شَرِبَتْ إِبِلُهُمْ عَلَلًا".[٣]

وهي عند ابن منظور بمعنى تشاغل، حيث قال: "وتَعَلَّلَ بالأَمر واعْتَلَّ: تَشاغَل؛ قَالَ:

فاسْتَقْبَلَتْ لَيْلَة خِمْسٍ حَنَّان، ... تَعْتَلُّ فِيهِ بِرَجِيع العِيدان

أَي أَنَّها تَشاغَلُ بالرَّجِيع الَّذِي هُوَ الجِرَّة تُخْرِجها وتَمْضَغُها. وعَلَّله بِطَعَامٍ وَحَدِيثٍ وَنَحْوِهِمَا: شَغَلهُ بِهِمَا... وعَلَّلتِ المرأَةُ صَبِيَّها بِشَيْءٍ مِنَ المَرَق ونحو ليَجْزأَ بِهِ عَنِ اللَّبن."[٤]

يدور معنى التعليل في اللغة العربية حول فعل الشيء مرة بعد أخرى، كما جاء في مادة عَلَل في (الصحاح) و (لسان العرب) وغيرهما من المعاجم اللغوية، فالعلل هو الشرب

---

١ – مقدمة اللمع ص ٦٨.

٢ – البيت من البحر الرمل للبيد في ديوانه ص١٨٥ ، و كتاب العين١/٨٨، ٢/١٤باب العين و اللام، و الصحاح٦/٢١٦٥ (علن).

٣ – مقايس اللغة٤/١٢، ١٣ .

٤ – لسان العرب ١١/٤٦٩ فصل العين المهملة.

الثاني بعد النهل، وهو الشرب الأول، يقال: "عَلَل بعد نَهَل، وعله أي: سقاه السقية الثانية، والعلة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول".

أمَّا العِلّةُ في الاصطلاح، فقد جاءت بتعريفات متنوعة عند النحويين القدماء و المحدثين[١]، فهي عند الرَّماني "تغيير المعلول عمَّا كان عليه"[٢].

ويرى الجرجاني أنَّها "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"[٣].

. وعرَّفها الدكتور مازن المبارك بأنَّها "الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ القرار، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[٤].

فالتعليل إذن: "هو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"[٥].

مما سبق يتبين أن العلة هي "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة. والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي واضحة جلية، فالعلة النحوية تشغل النحوي في محاولته الوصول إليها عن كل ما عداها، وتتطلب منه كدَّ الفكر وإعمال النظر مرة بعد أخرى؛ حتى يطمئن إلى سلامتها وصحة الوثوق بها.

---

١ – العلة النحوية عند الشريف الكوفي (ت ٥٣٩هـ) في كتابه البيان في شرح اللمع، د. عبد الله راجحي محمد غانم. ص ٤٠٨ ، بحث منشور في مجلة كلية التربية بزنجبار جامعة عدن. العدد العاشر.

٢ – رسالتان في اللغة، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ص ٦٧، تحقيق : إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان ، ١٩٨٤

٣ – التعريفات ص ١٦١.

٤ – النحو العربي، العِلَّة النحوية نشأتها وتطورها ص٥١.

٥ – أسلوب التعليل في اللغة العربية، لعباس أحمد خضير. ص٤١.

ورحم الله شيخ العربية الخليل الذي سُئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو فقيل له –فيما يرويه الزجاجي –: "عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:" إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإن تكن هناك علة له؛ فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار. وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها". قال الزجاجي:" وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل –رحمة الله عليه. "[١]

و لاشك أن التعليل النحوي قد نشأ مرافقًا ومصاحبًا لنشأة قواعد العربية، كما أجمع عليه صفوة العلماء الأجلاء.

وبناء على ذلك يترجح أن بواكير التعليل قد نشأت مع وضع الأسس الأساسية للنحو العربي.

قال الدكتور مازن المبارك عن تاريخ العلة " إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولمم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي".

"إن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فهجموا بظنهم على موطن العلة محاولين انتزاعها وتوضيحها ... وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل"[٢].

---

١ – الإيضاح في علل النحو ص ٦٥، ٦٦ .

٢ – النحو العربي: العلة النحوية ص ٦٩ – ٧١.

المبحث الأول: علل اتفقا عليها:

علة بناء " أين"، و "كيف"

ذهب أبو نصر الضرير[١]، و أبو الحسن الباقولي[٢] إلى أن (أين) و (كيف) بنيا لتضمنهما معنى حرف الاستفهام، فإذا قلت مثلا: أين زيد، فكأنك قلت: أفي السوق، أم في المسجد، أم في الدار، أم في غيرها من الأمكنة، فانتظم السؤال بـ (أين) السؤال عن هذه الأمكنة. و إذا قلت: كيف زيد؟ كأنك قلت: أصحيح أم سقيم ؟ أصالح أم طالح ؟ فلما كان متضمناً لذلك، وجب له البناء، و بنيا على حركا دون السكون لالتقاء الساكنين، واختير الفتح و إن كان الأصل لالتقاء الساكنين التحريك بالكسر؛ لكثرة استعمال" أين"، و "كيف" و خفة الفتحة فتناسبا. فإن قيل: "فَلِمَ لَمْ تُحَرَّكْ الياء، دون النون؟ ولم يقل (أيَنْ) كما قيل (أيْنَ) وفي تحريك الياء أيضا زوال النقاء الساكنين، كما هو في النون؟

فالجواب: "أن تحريك الياء، يوجب قلبها ألفا، لتحركها والفتاح ما قبلها. وإذا انقلبت ألفا التقى ساكنان الألف والنون، فيجب تحريك النون، فلما كان تحريك الياء يؤدي إلى هذا تجنبوه، وحركوا النون حتى لا تلزمهم هذه الكلفة . فعلة بناء" أين"، و "كيف" شبههما بالحرف في المعنى فقد تضمنا معنى الاستفهام و حق هذا المعنى أن يؤدى بالحرف، و هذا الذي ذكراه محل اتفاق بين النحاة و لا أعلم خلافا فيه".

علة اقتصار حروف المضارعة على حروف (أنيت)

اختص الفعل المضارع دون أخويه بأنه لابد أن يبدأ بحرف من حروف المضارعة المجموعة في قولهم (أنيت)، و علل أبو نصر الضرير للاقتصار على هذه الحروف دون غيرها من حروف العربية فقال: "وإنما خُص المسْتَقْبَلُ بهذهِ الأَحْرُفِ ، لأن أُولى ما زيد حروفُ المد واللين : الواوُ ، والياءُ ، والألفُ ؛ فالألفُ لا يمكن زيادَتُها لِسُكُونِها ، ولا يُبتدأ بالساكن ، فَأَبْدَلُوا مِنْهَا الْهَمْزَةَ ؛ لأَنَّها مِنْ مَخْرَجِها ، والواوُ لا يُمْكِنُ زيادتها ؛ لأنّه لَيْسَ في كَلَامِهم واو زِيدَتْ أولا ، فَأَبْدَلُوا منها التاء ؛ لأَنَّها قد تبدل منها كثيرًا نحو : تراث ، وتُخمَةٍ،

---

١ – شرح اللمع لأبي نصر الضرير ص١٠.

٢ – شرح اللمع للباقولي ص٧٠، ٧١.

والياء لَمْ يَعْرِضَ فِيها شَيْءٌ فَزِيدَتْ ، فاحتاجوا إلى حرفٍ آخر ، فَزَادُوا النُّونَ ؛ لأَنَّها تُشبه حروف المد ؛ لأن فيها غُنَّةً ، كما أن في تِلْكَ مدًّا ؛ ولأَنَّها تَصْحَبُ حُروف المد كثيرا في نحو الزَّيْدِينَ"[١].

فعلة اقتصار حروف المضارعة على حروف (أنيت)عند أبي نصر هي أن حروف اللين أول حروف الزيادة فكأنها بمثابة أم حروف الزيادة فيتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، و هذا الكلام موافق لما ذكره السيرافي[٢] لم يخرج عنه في شيء، و هي العلة نفسها التي ذكرها الباقولي إلا أنه أضاف إلى ما ذكره أبو نصر كثرة دوران حروف المد و اللين في الكلام، و منها تنتج الحركات، فقال:" إنَّ أكثر الحروف دوراناً في الكلام حروف المد واللين، وهي: الواو والياء، والألف. ومنها الحركات الثلاث التي هي: الضمة والفتحة، والكسرة. ألا ترى أنك إذا أشبعت الضمة تولدت منه (واو)، وإذا أشبعت الفتحة تولدت منه (ألف) وإذا أشبعت الكسرة تولدت منه (ياء) ... وإذا ثبت هذا علمت أن أكثر الحروف دوراناً في الكلام، حروف المد واللين وهم يستعملونها عند الاحتياج إلى استعمال الحروف فجاؤوا بالهمزة في أول المضارع من غير تغيير، وبالياء في الغائب، وبالواو في المخاطب إلا أنهم أبدلوا من الواو تاءً، كما قالوا : (تَقاة) في (وفاة) و(تُجاه) في (وجاه) واحتاجوا إلى حرف رابع، فجاؤوا بالنون، لأنهم يفزعون اليها كلما حزبتهم حازبة، بعد استعمال حروف المد واللين، فلهذا المعنى خصوا هذه الحروف"[٣].

و زاد الشريف الكوفي الأمر وضوحا بقوله: "إنَّ أولى الحروف بالزيادة في أوائل هذه الأفعال حروف المد واللين؛ لأنها أخذت منها الحركات، أو هي مأخوذة من الحركات على الاختلاف الواقع عليها ، فأما (الألف) فلا سبيل إلى وقوعها أولا لسكونها، ولا يمكن النطق بالساكن، فجعلوا مكانها أقرب الحروف منها، وهي الهمزة، ولأن الهمزة تقع زائدة أولا كثيرًا، فأوقعوها موقع (الألف) . وأما (الواو) فإنها لا تقع زائدة في حكم التصريف، فأبدل منها حرف يُبدل منها كثيرًا، وهي (التاء)... ثم احتاجوا إلى حرف رابع فجاؤوا بالنون، لأنها

---

١ – شرح اللمع ص ٦، ٧.

٢ – شرح الكتاب ٢٥/١.

٣ – شرح اللمع ص ٦٧.

تكون إعراباً في قولك تفعلون، وتفعلان، وتفعلين، كما تكون حروف المد واللين إعرابا، وفيها غنة في الخيشوم تجري فيه كما تجري حروف المد واللين، وتبدل منها (الألف) في الوقف، نحو (رأيت زيدًا) ، فجرت مجرى حروف المد واللين".[١]

فالعلة المذكورة تشمل حروف المضارعة كلها و هي أنها أولى بالزيادة، غير أن السهيلي بَيَّنَ أن الياء هي الأصل في حروف المضارعة و ذلك لوجهين:" أحدهما: كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث، وهو فعل جماعة النساء".

ثانيهما:" أن أصل الزيادة لحروف المد واللين، والواو لا تزاد أولاً كيلا تشبه " واو " العطف، ولعلة أخرى هي أن الواو إذا وقعت في أول الكلمة قد تبدل همزة أو تاء، والألف لا تزاد أولاً لسكونها، فلم تبق إلا " الياء " فهي أصل هذا الباب."[٢].

"وخصت الهمزة بالمتكلم لأنه أول، والهمزة أول الحروف مخرجًا وخصت التاء بالمذكر الحاضر والمؤنثة الغائبة، لأنها تكون للخطاب كقولك: أنت، وللتأنيث كقولك: فعلت. وخصت النون بأكثر من المتكلم، لأنها ذات مخرجين: تارة تخرج من الخيشوم وتارة من الفم، وخصت الياء بالغائب، لأنها خفية فهي تناسب حالة"[٣].

و ذكر ابن فلاح النحوي لزيادة حروف المضارعة وجهين غير ما ذكره هؤلاء، "أحدهما: لتدل على الفاعل أول وهلة، و هل هو متكلم أو مخاطب أو غائب؟ كما أن تاء التأنيث اتصلت بالفعل لتدل على تأنيث الفاعل قبل ذكره.

الثاني: ليكون على زنةٍ يضارع بها اسم الفاعل، و لهذا لم تُزَد الحركات لعدم حصول المقصود بها؛ إذ كانت موجودة في الماضي"[٤].

مما سبق يتبين أن لزيادة حروف المضارعة أول الفعل أكثر من علة اقتصر أبو نصر الضرير و أبو الحسن الباقولي على واحدة منها، و لا مانع من التعليل بجميعها فليس بينها تعارض.

---

١ – البيان في شرح اللمع ص ٢٤ ، ٢٥ .

٢ – نتائج الفكر ص٩١ بتصرف.

٣ – توجيه اللمع لابن الخباز ص٦٦، ٦٧.

٤ – المغني لابن فلاح ص١٠٩

علة بناء الفعل الماضي

"أَصْلُ الْأَفْعَالِ البِنَاءُ؛ لأَنَّهَا تَدْلُّ عَلَى المَعَانِي المُخْتَلِفَة بصيغٍ مُخْتَلِفَة فَأَغْنَى اخْتِلَافُ صِيغِها عَنْ إِعْرَابِهَا، و الفعل الماضي مبني، لأنه فعل والأصل في الأفعال البناء، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب، والماضي فعل، لم يحصل بينه وبين الأسماء، ما حصل بين المضارع والأسماء فبقي على أصله من البناء. وكان حقه السكون، لكنه بني على حركة؛ لأَنَّهُ أَشْبَه المضارع ؛ لوقوعه مَوْقِعَه في الصفة والجزاء تقول :مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَنا كَمَا تَقُولُ: يَضْرِبُنَا وَتَقُولُ : إِنْ قُمْتَ قُمْتُ كَمَا تَقُولُ : إِنْ تَقُم أقم". و هذه العلة ذكرها أبو نصر الضرير[١]، و ذكرها أيضا أبو الحسن الباقولي إلا أنه ذكرها بشيء من التفصيل فقال: " إن الماضي مبني، لأنه فعل والأصل في الأفعال البناء، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب، والماضي فعل، لم يحصل بينه وبين الأسماء، ما حصل بين المضارع والأسماء فبقي على أصله من البناء. وكان حقه السكون، والحركة أقوى من السكون إلا أنه حرك لأنه قوي بعض القوة، من جهتين إحداهما: أنه يقع موقع المضارع، في نحو قولك: إن أكرمتني أكرمتك، ألا ترى أن الموضع موضع شرط. والشرط يصح في الاستقبال دون المضي فقولك: إن أكرمتني أكرمتك، في تقدير: إن تكرمني أكرمك، فلما وقع موقعه، وجب بناؤه على الحركة. كما قالوا: يا زيد، فبنوه على الحركة دون السكون، لأن البناء على السكون، إنما يكون فيما لا أصل له في الإعراب، ولا في وقوعه موقع المعرب والجهة الثانية، في وقوع الماضي موقع المعرب أنك تقول: مررت برجل ضربنا كما تقول يَضْرِبُنا، فلما وقع موقعه كان التحريك أولى به من الإسكان، واختير الفتح لخفته عندنا"[٢].

و هذا الذي ذكره أبو الحسن الباقولي محل اتفاق بين النحاة[٣]، و زاد بعض العلماء عللا أخرى غير ذلك حيث زعم الفراء "أن الفتح، إنما جاء فيه، لأنه يصير إلى حالة لا بد فيها من الفتح، لوقوع الألف بعدها. فلما كان الفتح ها هنا، لا بد منه، بني على هذه الحركة.

---

١ – شرح اللمع ص ١٢.

٢ – شرح اللمع ص ٧١.

٣ – ينظر: علل النحو لابن الوراق ص٣٢، ٣٣.

وقد حمل الفراء في هذا الإسناد إلى المفرد على الإسناد إلى المثنى والأصل لا يحمل على الفرع إلا بدليل قاطع".

و ذهب ابن يعيش إلى "أن الفعل الماضي مُيّز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه، إذ كان المتحرّك أمكنَ من الساكن، ولم يُعْرَب كالمضارع لقصوره عن مرتبته، فصار له حكمٌ بين حكم المضارع وحكم الأمر، و لما كان الغرض بتحرُّكه أن يجعل له مزيّةٌ على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض كما تصل بالضمّ، والكسر. والفتُح أخفّ، فوجب استعماله. ووجهٌ ثان وهو أن الجرّ لما مُنع من الفعل، وهو كسرٌ عارضٌ، فالكسر اللازم أوّلى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، ولم يجز أن يبنى على الضمّ؛ لأن بعض العرب يجتزىء بالضمّة عن الواو، فيقول في "قامُوا": "قامُ"[1]، فلو بُني على الضمّ، لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعُدل عن الضمّ مخافةَ الإلباس والكسرِ لما ذكرناه، فلم يبق إلَّا الفتح، فبُني عليه"[2]. و هذا من ابن يعيش في غاية الحسن و الإقناع، فقد أجاد و أفاض.

و فصّل ابن فلاح النحوي القول في علل بناء الفعل الماض على الفتح، و أجاد فقال: " إنَّهُ بُنِيَ عَلَى حَرَكَة تَعْضِيلاً لَهُ عَلَى فِعْل الْأَمْرِ لِوُقُوعِهِ مُوقِع الْمضارِعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِع لَا يَقعُ فِيهَا فِعْلُ الْأَمْرِ وَهِي : الخَبَرُ وَمَا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ ، والصفةُ ، وَالصَّلَةُ ، وبعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ، فَلمَا أَشْبَهَهُ مِنْ هَذِهِ الوُجُوهِ بَنِي عَلَى حَرَكَةٍ؛ إِظْهَاراً لِفَضْلِهِ عَلَى فِعْل الْأَمْرِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ هُذِهِ المُشَابَهَةُ" .

---

١ – هي لغة حكاها الفراء عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة " فلا تخشوهم و اخشون" قال: " يكتفي من الياء بكسرة ما قبلها، ومن الواو بضمة ما قبلها... وما أشبهه، وقد تسقط العرب الواو وهي واو جماع، اكتفى بالضمة قبلها فقالوا فِي ضربوا: قد ضرب، وفي قَالُوا: قد قال ذلك، وهى في هوازن وعليا قيس". معاني القرآن ٩٠/١، ٩١، و ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٢٢/٦.

٢ – شرح المفصل ٤/٧، ٥ .

" وَإِنَّمَا حَكْمنَا بِأَنَّهُ فِي الصَّفَةِ وَالْخَبَرِ وَقَعَ مُوقِعَ المضارِعِ دُونَ الاسم ، – وَإِنْ كَانَا من مواضع الاسم – لِأَنَّهُ لَا مُنَاسَبَة بَيْنَ المَاضِي و بيْنَ الاسْمِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُعْرَبْ ، و إِنَّمَا المُنَاسَبَةُ بَيْنَهُ بَيْنَ المضارِعِ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الفِعْلِيةِ".

و اختيرت الفتحة لثَلَاثَةِ أَوْجُهِ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الفَتْحَ أَخَفُ الحَرَكَاتِ بدَلِيْلِ مَنَاسَبَتِهِ لِلْسُكُونِ مِنْ أَوْجُهِ :

أَحَدُهَا – أَنَّ العَرَب تُخَفِّفُ الكسرة والضَّمَةَ فِي نَحو : فخذ ، وَعضْدِ ، دُونَ الفَتْحَةِ نحو : جمَل وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِلْقُرْبِ مِنْ السُّكُونِ .

الثاني – أَنْ عَيْنَ الْمفُرَد نَحو : ثوب تقلب ياء في الجمع إذا كانت سَاكِنَةُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مفْتُوحَةُ نحو : جَوَادٍ وَجِيادٍ ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةٌ لَمْ تُعَلَّ نَحوُ : طويل وطوال، لتَحَصُنِهَا بِالْكَسْرَةِ فِي المُفْرَدِ فَدَلَّ عَلَى قُرْبِ الفَتْحِ مِنَ السُّكُونِ .

الثَّالِثُ أَنَّ الْفَتْحَةَ بَعْضُ الْأَلِفِ، وَبَعْضُ السَّاكِنِ أَخَفُ مِنْ بَعْضِ المُتَحَرِّكِ. والوَجْهُ الثَّانِي – أَنَّ مِنْ الأَفْعالِ مَا لَامُهُ يَاء ، نحو : رَمَى فَلُو بُنِي عَلَى الكَسْرِ أَو الضَّمَّ لَأَفضَى إِلَى النَّقَلِ الْمفرِطِ عَلَى حَرْف العَلَّةِ ، خُصُوصًا وَهُوَ لَازِمُ .

الوَجْهُ الثَّالِثُ – أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ ضَميْرُ الجَمْعِ و يَجْتَزَأُ بِالصَّمَةِ دَلِيْلا عَلَى الْوَاو نَحْو قَوْلِهِ[١]:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَاءُ الشَّفَاءُ

فَكَانَ يُؤَدِّي إِلَى لَبْسِ الْفَرَدِ بِالجَمْعِ لَو بُنِي عَلَى الضَّمّ؛ وَلَأَنَّهُ يُؤَدِّى إِلَى توالي ضَمتَيْنِ فِي فَعُلَ ، أَو الخُرُوج مِنْ كَسْرٍ لَازِمٍ إِلَى ضمٍ لازمٍ فِي فَعِلَ ، وَإِلَى تَوَالِي كَسْرَتَيْنِ فِي فَعِلَ وَالخُرُوج مِنْ ضَمٍ لَا زِمٍ إِلَى كَسْرٍ لازمٍ في فَعُلَ؛ فلذلك بني على الفتح"[٢].

---

١ – البيت من البحر الوافر، ولم يعرف قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٩١، و النكت في تفسير كتاب سيبويه ص٤٠، والإنصاف ١/ ٣٨٥ والرواية فيه (الشفاة)، وأسرار العربية ٣١٧ والرواية فيه (الشفاء)، والمساعد ١/ ٨٥، ارتشاف الضرب ٣/ ٣٠٩، وشرح المفصل ٧/ ٥ . ٩/ ٨٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥١، والهمع ١/ ٢٠١، والخزانة ٥/ ٢٢٩.

والشاهد فيه قوله (كانُ) و الأصل (كانوا) فحذف واو الجماعة، واكتفى بالضمة دلالة عليها.

٢ – ينظر المغني لابن فلاح النحوي ص ١١١ – ١١٤ .

علة بناء "أمس".

"أمْسِ" ظرف من ظروف الزمان ، وهو عبارة عن اليوم الذي قبلَ يومك الذي أنت فيه، ويقع لكلّ يوم من أيام الجُمْعة. وللعرب فيه خِلافٌ، فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون: "فعلتُ ذاك أَمْسِ"، و"مضى أمسِ بما فيه".

و علل أبو نصر الضرير[١] و أبو الحسن الباقولي[٢] بناءه "بسبب تضمنه معنى لام التعريف وذلك أن (أمس) معرفة، وليس فيه حرف التعريف، ولا هو مبهم، ولا مضمر، ولا إشارة، ولا مضاف، ولا علم، فتضمن (اللام) فوجب له البناء، وحرك لالتقاء الساكنين، وكسر لأن الكسر أصل في هذا الباب بعد السكون، و صوبه ابن يعيش"[٣].

واحتجّ أبو العباس[٤] وأبو بكر بن السَّراج[٥] "بأنه مبهمٌ، ووقع في أول أحواله معرفة، فمعرفتُه قبل نكرته، فجرى مجرى "الآنَ".

وأما بنو تميم، فيعربونه ويجعلونه معدولاً عن اللام، فاجتمع فيه التعريف والعدلُ، فيُمنعُ من الصرف لذلك، فيقولون: "مضى أمسُ بما فيه"، بالرفع من غيرِ تنوين، و" فعلتُه أمسَ" بالنصب[٦].

---

١ – شرح اللمع ١٢.
٢ – شرح اللمع ص ٧٢.
٣ – شرح المفصل ٣/ ١٣٦.
٤ – المقتضب ١/٩٧، ١٧١
٥ – الأصول في النحو ٢/١٤٣.
٦ – شرح المفصل ٣/ ١٣٦.

اختصاص التثنية بالأسماء

ذكر أبو نصر الضرير[١] و أبو الحسن الباقولي[٢] أن التثنية للأسماء، خاصة، دون الأفعال، والحروف. و علا ذلك بأن "التثنية: ضم اسم إلى اسم، على لفظه، وزنته كضمك زيدا إلى زيد وعمرا، إلى عمرو حين قلت: جاءني الزيدان والعمران أصله جاءني زيد وزيد وعمرو و عمرو فكرهوا تكرار اسمين، فضموا أحدهما إلى صاحبه، فحذفوا، وأقاموا الألف، والياء مقامه فقالوا: جاءني الزيدان فالتثنية في المتفقين بمنزلة العطف في المختلفين. فقولنا : جاءني الزيدان بمنزلة قولنا جاءني زيد وعمرو. فكما أنه ليس في قولك: جاءني الزيدان علمٌ بالأول منهما مجيئا فكذا في قولنا: جاءني زيد وعمرو وإذا كان هذا هو معنى التثنية، فلا يتصور ذلك في الأفعال، ولا في الحروف. أما الأفعال فلأنَّها بلفظها تَدُلُّ على القليل والكثير فاسْتُغْنِي عَنْ تَثْنِيتِها وَجَمْعِها".

"وأما الحروف، فهي آلة تربط أجزاء الجمل بعضها ببعض، فلا يتصور فيه معنى التثنية، إذ ليس الغرض فيه ذلك . فإذا ثنيت الاسْمَ في الرفع زِدْتَ عَلَيْهِ ألفا ونونا ، فالألف لشيئين: للرفع والتثنية".

و هذه العلة ذكرها أبو البركات الأنباري[٣]، و فصلها أبو البقاء العكبري فبين أن الأفعال لم تُثَنَّ لخمسة أوجه:

"أَحدهَا: أَن لفظ الْفِعْل جنس يَقع بِلَفْظِهِ على كل أَنْوَاعه وَالْغَرَض من التَّثْنِيَة تعدُّد المسمَّيات وَالْجِنْس لَا تعدد فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْفِعْل وضع دَلِيلا على الْحَدث وَالزَّمَان فَلَو ثُنِّي لدلَّ على حدثين وزمانين وَهَذَا محَال.

وَالثَّالِث: أَنَّ الْفِعْل لَا بدَّ لَهُ من فَاعل فَيكون جملَة وتثنية الْجمل محَال وَلِهَذَا لَا يثنَّى لفظ (تأبَّط شرا) و (ذرَّى حبّاً).

---

١ – شرح اللمع ص ٢١.

٢ – شرح اللمع ص٩٥ ، ٩٦ .

٣ – أسرار العربية ص٦١، ٦٢.

وَالرَّابِع: أَن الْفِعْل لَو ثنيَّ لَكُنْت تَقول فِي رجل وَاحِد قَامَ مرَّتَيْنِ أَو مرَارًا (قاما زيد) أَو (قَامُوا زيد) وَهَذَا محَال.

وَالْخَامِس: أَنَّ التَّثْنِيَة عطف فِي الأَصْل استغني فِيهَا بالحروف عَن الْمَعْطُوف فيفضي ذَلِك إِلَى أَنَّ يقوم حرف التَّثْنِيَة مَقام الْفِعْل وَالْفَاعِل وَذَلِكَ الْفِعْل دالٌ على حدث وزمان وَلَيْسَ فِي لفظ حرف التَّثْنِيَة دلَالَة على أَكثر من الكّميّة".

وإنَّما لم تُثَنُ الْحُرُوف لثَلَاثَة أوجه:

"أَحدهَا: أَنَّها نائبة عَن الْأَفْعَال وَإِذا تعذَّر ذَلِك فِي الأَصْل فَفِي النَّائِب أَوْلى.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْحَرْف جنس وَاحِد كالفعل.

وَالثَّالِث: أَنَّ معنى الْحَرْف فِي غَيره، فَلَو ثنَّيت الْحَرْف لأثبت لَهُ مَعْنيين فِيمَا مَعْنَاهُ فِيهِ وَذَلِكَ مُمْتَنع لأَنَّ معنى الْحَرْف غير متعدَّد" [1].

فعلة اختصاص الأسماء بالتثنية عند أبي نصر و أبي الحسن ترجع إلى أن كل اسم له معنى خاص به أما الفعل فمعناه عام يطلق على القليل و الكثير، و هي العلة أيضا التي لأجلها احتاج الاسم إلى الوصف.

علة رفع المبتدأ.

من أحكام المبتدأ الرفع، و بين أبو نصر الضرير علة اختصاص المبتدأ بالرفع بأنه "أول المرفوعات فأعطي أول الحركات، و لأنه جملة مفيدة مع الخبر".[2]

و هي العلة ذاتها التي ذكرها الباقولي فبعد أن أثبت أن العامل في المبتدأ الابتداء قال: " فإن قلت: إذا أثبتم أن هذا المعنى عامل، فلم عمل الرفع دون النصب والجر؟. قلت: إن العامل المعنوي، أول العوامل، لأن المعنى تقرر قبل اللفظ، والرفع أول الحركات، فما أليقه بالأول! فإن قلت : وما الدليل على أن الرفع أول الحركات؟! قلت: لأنه لا يجيء منصوب، ولا مجرور إلا تقدمه مرفوع نحو قولهم ضربَ زيدٌ عمراً. وضربَ زيدٌ غلامَ بكرٍ"[3].

---

١ – اللباب ٩٦/١.

٢ – شرح اللمع ص ٢٩.

٣ – شرح اللمع ص١١١.

و يلاحظ أن الباقولي لم يكتف بذكر العلة كما فعل الضرير بل وضحها و احتج لها، و هو أمر تميز به في شرحه للمع.

و ما ذكره الضرير و الباقولي وجه من أوجه ثلاثة ذكرها النحاة لاختصاص المبتدأ بالرفع دون غيره من الحركات، و هذه الأوجه هي:

أحدها: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطِيَ أقوى الحركات، وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن المبتدأ أول، والرفع أول، فأعطي الأوّلُ الأوّلَ.

والوجه الثالث: "أن المبتدأ أشبه الفاعل في كونه مُخْبَرًا عنه، كما أن الفاعل مخبرٌ عنه، و في كونه سابقا في الوجود على الخبر كالفاعل. والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه"[١].

و الوجه الثالث بُنِي على أن الفاعل أصل المرفوعات، و هو مذهبٌ لبعض العلماء يرون ذلك، في حين يرى آخرون أن المبتدأ هو الأصل، و بناء على هذا يمكننا القول إن المبتدأ استحق الرفع؛ لأنه أصل المرفوعات فهو أقواها و الرفع أقوى الحركات فأعطي القوي للقوي للمناسبة. و الله أعلم.

علة عدم جواز وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة .

ذهب أبو نصر الضرير[٢]، و أبو الحسن الباقولي[٣] إلى "أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة لعدم الفائدة، فلا تقولُ زَيْدٌ يَوْمَ الجمعة ؛ لأن ذلك لا فَائِدَةَ فيه ؛ إذ لا أَحَدٌ حَيًّا أو مينا يَخْلُو من ذلك". و هذه العلة محل اتفاق بين النحاة[٤]، " فالظرف على ضربَيْن: "ظرفُ زمان، وظرفُ مكان، والمبتدأ أيضًا على ضربين: جُثَّةٌ وحَدَثٌ. فالجُثةُ ما كان شخصًا مَرْئيًّا، والحدثُ ما كان معنى، نحو المصادر مثل "العِلْم" ، و "القُدْرةِ"، فإذا كان المبتدأُ جثّةً، نحو: "زيدٌ" و"عمرو"، وأردتَ الإخبارَ عنه بالظرف ، لم يكن ذلك الظرف إلَّا من ظروفِ المكان، نحو قولك: "زيدٌ عِنْدَكَ"، و"عمرٌو خَلْفَكَ". وإذا كان المبتدأُ حَدَثًا، نحو:

---

١ – ينظر: أسرار العربية ص٧٣، و اللباب ١/١٣٠ ، و المغني في النحو لابن فلاح ص٥٩٤.

٢ – شرح اللمع ص ٣٣.

٣ – شرح اللمع ص ١٢٤.

٤ – ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٩٩، و المغني في النحو لابن فلاح ص ٦٥٢ – ٦٥٣، و أسرار العربية ص٧٦، ٧٧.

"القِتال" و "الخُروج"، جاز أن يُخْبَر عنه بالمكان والزمان. والعِلّة في ذلك أنّ الجثّة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرتَ باستقرارها في بعضِ الأمكِنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدثُ يقع في مكان دون مكان؛ مثالُ ذلك قولك: "زيدٌ خَلْفَك" فـ "خلفك" خبرٌ عن "زيدٌ"، وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلو منه "زيدٌ" بأن يكون أمامك، أو يَمِينَك، أو في جهةٍ أخرى غيرهما. فإذا خصّصتَه بـ "خَلْفَك" استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده. وكذلك "القتالُ أمامَك" يجوز أن يقع في مكان غير ذلك؛ وأمّا ظرف الزمان، فإذا أخبرتَ به عن الحَدَث أفاد؛ لأنّ الأحداث ليست أُمورًا ثابتةً موجودة في كلّ الأحيان؛ بل هي أعراضٌ منقضيةً تحدُث في وقت دون وقت. فإذا قلت: "القِتالُ اليومَ"، و"الخروج بعدَ غدٍ" . استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده لجوازِ أن يخلو ذلك الوقتُ من ذلك الحدث؛ وأما الجُثَثُ فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ في الأحيان كلها، لا اختصاص لحُلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرتَ، وقلت: "زيدٌ اليومَ"، أو "عمرٌو الساعة"، لم تُفِدِ المخاطَبَ شيئًا ليس عنده؛ لأنّ التقدير: زيدٌ حالٌّ، أو مستقرٌّ في اليوم، وذلك معلومٌ، لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عصرك من اليوم، إذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدًا دون واحد، فإن قيل: فأنت تقول: "الليلة الهِلالُ"، والهلالُ جثّةٌ، فكيف جاز هاهنا ولم يجز فيما تقدّم؟ فالجوابُ: أنّه إنّما جاز في مثلِ "الليلة الهلالُ" على تقدير حذف المضاف، والتقديرُ: الليلة حُدوثُ الهلال، أو طُلوعُ الهلالِ، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه لدلالةِ قَرينةِ الحال عليه، لأنك إنما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه، فلو قلت: "الشمسُ اليومَ"، أو "القمرُ الليلةَ"، لم يجز إلَّا أن يكونا متوقَّعين، وكذلك لو قلت: "اليومَ زيدٌ" لمن يتوقَع وُصولَه وحُضورَه، جاز "[1].

١ – ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣٠، ٢٣١.

علة اختصاص الحكاية بالأعلام و الكُنَى .

"الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أَورد في كلامه؛ لئلا يتوهم المسؤولُ أنّه يُسأل عن غيرِ مَن ذَكَرَه من الأعلام. فإن كان مفرداً فلا يكون إلاّ في الاستثبات بمَنْ عن الأسماء الأعلام في لغة أَهل الحجاز، ويجرى مجرى العلم في جواز الحكاية الكنيةُ واللقبُ. و روي عن يونس أن الحكاية جائزة في جميع أقسام المعارف، فتقول في من قال: (رأيت أخاك) من أخاك؟ وفي من قال: (رأيت الرجل): من الرجل؟ ونحو ذلك".

وهذا المذهب غير مرضٍ عند سيبويه والمحققين[١]، وإنما ذلك عندهم كقوله: "دعنا من تمرتان، وأيضًا فهو غير مسموع، وإنما لم يرتضه الجمهور إما لضعف النقل عن يونس، إذ حكاه المبرد[٢] عن يونس في "مقتضبه" ولم يحكه عنه سيبويه، وإما لضعف الجواز في القياس، فإن للأعلام من التغيير ما ليس لغيرها. . قال سيبويه: ولا يجوز في غير الاسم الغالب، لأنه الأكثر في كلامهم، وهو الأول الذي به يتعارفون"[٣]. قال ابن عصفور: " وبعض العرب يحكي سائر المعارف وإن لم تكن أعلاماً، وذلك قليل إنَّما يكون على لغة من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً، إلاّ أن يكون الاسم المعرفة مضمراً أو مُشاراً، فإنّه لا تجوز حكايته. وسبب ذلك أنّه لا يدخله لبس"[٤].

و علل أبو نصر الضرير و أبو الحسن الباقولي اختصاص الأعلام و الكنى بالحكاية بكثرة الاستعمال الذي يترتب عليه كثرة التغيير. قال أبو نصر الضرير: " وإنما غيرت الأَعْلامُ دون غيرها ؛ لأنها لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةٌ ، أَوْ مُشتقة والتغيير يُؤنس بالتعبير ، فإن قُلْتَ : زَيْدُ بن عمرو قُلْتَ : مَن زَيْدُ ابن عمرو يجرى هذا مجرى العلم ؛ لأنه لا يَخْلُو الْإِنسانُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ اسم علم، ولأنه اسم علم ، فَلَمَّا صَارَ هذا كله بمنزلة شيء واحد جرى مجرى العلم"[٥].

---

١ – ينظر: شرح الجمل ٥٤/٣ ، المقاصد الشافية ٣٣٩/٦ ،

٢ – المقتضب ٣٠٨/٢.

٣ – الكتاب ٤١٣/٢.

٤ – ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٥٥/٣ ، و التعليقة على المقرب ص ٤٦٢.

٥ – شرح اللمع ص ٢٧٥، ٢٧٦.

و قال الباقولي: " وإنما اختصت هذه الأعلام، والكنى؛ لأن للأعلام والكنى حرمة، فيما بين العرب؛ لأنها أكثر ما يستعمل في كلامهم. ولكثرة ما يستعمل في كلامهم، و لحرمتهم إياها، اختصت بهذه الخصيصة، وهو أن يُجرى الجواب فيها على وفق السؤال، حتى إنه لو كان اسماً ليس بعلم، ولا كنية؛ فإنه لا يجوز فيها إجراء الجواب على وفق السؤال؟. وبيان ذلك، وهو أنه لو قال أحد: رأيتُ أخاك، وضربت غلامك لم يجز لك أن تقول : مَنْ غلامك؟ ومن أخاك ؟ كالسؤال عن العلم. وعلى العكس من هذا، يجوز هذا في الأعلام، والكنى ولم يجز في (الغلام) ولا في (الأخ) لأنه ليس بعلم، ولا كنية"(١).

وبيان هذه العلة أنَّ الأسماء الأعلام بابها التغيير لأنَّها كلها منقولة إلاّ أسماء يسيرة فلذلك كثرت الشذوذات فيها إذ التغيير يأنس بالتغيير(٢).

و ذكر ابن يعيش هذه العلة و زادها وضوحا و بيانا فقال: " وخصّوا الأعلامَ بذلك لكثرة دَوْرها وسعةِ استعمالها في الإخبارات، والمعامَلات، ونحوهما، ولأنّ الحكاية ضربٌ من التغيير، إذ كان فيها عدولٌ عن مقتضَى عمل العامل، والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير. ألا ترى أنهم قالوا: "رجاء بن حَيْوَةَ"، وقالوا: "مَحْبَب"، و"مَكْوَزَةُ"؟ وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الأسماء؛ لأنها في أصلها مغيرةٌ بنَقْلها إلى العَلَمية، والتغييرُ يُؤْنِس بالتغيير".

"ووجهٌ ثانٍ أن الأعلام إنما سوغوا الحكايةَ فيها لما تَوهموه من تنكيرها، ووُجودِ التزاحم لها في الاسم، فجاؤوا بالحكاية لإزالةِ توهمِ ذلك. وهذا المعنى ليس موجودًا في غيرها من المعارف؛ لأنه لا يصح اعتقادُ التنكير فيما فيه الألفُ واللام مع وجودهما، ولا فيما هو مضاف مع وجودِ الإضافة، وكذلك سائرُ المعارف"(٣).

و علل الصيمري، و الرضي لاختصاص العلم و الكنية بالحكاية بغير العلة التي ذكرها الضرير، والباقولي فقال الصيمري: " و إنما اختار أهل الحجاز الحكاية في الأسماء

---

١ – شرح اللمع ص٣٧٧.

٢ – شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٣

٣ – شرح المفصل ٤٢٤/٢

الأعلام، و رفعوا ما سواها؛ لأن أكثر ما يُخْبَرُ عن الناس بالأسماء الأعلام، فحكوا؛ لئلا يُقدَّر أنهم ابتدؤوا بالاستفهام عن اسم غير هذا المذكور"[١].

و قال الرضي: " و إنما خصوا الحكاية بالعلم، دون غيره من المعارف؛ لأن وضع الأعلام على عدم الاشتراك، بخلاف سائر المعارف، فإن كل واحد منها لأي معين كان، و الحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالأعلام أنسب"[٢].

و أرى أن اقتصار أبي نصر و أبي الحسن على كثرة الاستعمال وحدها لتعليل اختصاص الحكاية بالأعلام و الكُنَى غير سديد؛ لأن كثرة الاستعمال فقط لا تقوى علة لذلك فإذا انضاف إليها ما ذكره الصيمري و الرضي صار علة مقنعة و مقبولة. و الله أعلم بالصواب.

---

١ – التبصرة ص ٤٧٥.

٢ – شرح الكافية ٢/٢٨٥.

المبحث الثاني: علل اختلفا فيها

علة حصر الكلمة في ثلاثة أقسام.

يكاد يُجمع العلماءُ على أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، لكنهم اختلفوا في علة هذا، و تبعًا لهذا الاختلاف في العلة، فقد اختلف فيها أيضا أبو نصر الضرير، و أبو الحسن الباقولي.

فقال أبو نصر الضرير: "الكلامُ كُلّهُ عَرَبيّهُ وَعَجمِيهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، أو فِعْلاً أَوْ حَرْفًا، وَإِنَّما كان كذلك ؛ لأَنَّهُم رَأَوْا شَيئًا يُخْبَرُ بِهِ ، وَيُخْبَرُ عَنْهُ فَسَمَّوهُ اسْمًا وهو : مِنْ سَمَا يَسْمُو ؛ لأَنَّهُ قَدْ زَادَ عَلَى غَيْرِهِ بِأَنْ يُخْبَرَ بِهِ وَيُخْبَرَ عَنْهُ، وَرَأَوْا شَيْئًا يُخْبَرُ بِهِ وَلَا يُخْبَرُ عَنْهُ فَسَمَّوهُ فِعْلًا ، وَإِنَّمَا سَمَّوهُ فِعْلًا ؛ لأَنَّهُ مَأْخُوذٌ من المَصْدَرِ ، والعَرَبُ تُسَمّى المَصْدَرَ فِعْلًا وَرَأَوْا شَيْئًا لا يُخْبَرُ بِهِ وَلا يُخْبَرُ عَنْهُ ، وإِنَّما يُعَلّقُ هذا بِذَا فَسَمَّوهُ حَرْفًا"[1].

و قال أبو الحسن الباقولي: " فإن قلت: ومن أين لكم أن تقولوا: إن الكلام، ثلاثة أضرب. وهل أدرك أحد جميع كلام العرب، حتى يجوز له القطع، والبتات على ثلاثة أضرب؟ قلت: إن هذا الكلام عبارة عن المعنى، والمعنى شيء يشترك فيه جميع الناس، فما من معنى يمكن أن يعبر عنه بكلمة إلا رجعت تلك الكلمة إلى هذه الثلاثة، وهذا معقول"[2].

فالعلة التي ذكرها أبو نصر الضرير علة لفظية و هي علة الإسناد، و العلة التي ذكرها الباقولي علة معنوية ترجع إلى المعنى، و كلاهما لم ينفرد بما ذكر بل قال به غيره، فممن قال بعلة الإسناد الزجاجي، و أبو الحسن الوراق، و ابن مالك .

قال الزجاجي:" فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه وهو الحديث للذي ذكرناه ولابد من رباط بينهما وهو الحرف"[3].

و قال أبو الحسن ابن الوراق: " إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام (٣)؟ قيل: "لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة؛ وذلك أن من الكلام ما يكون خبرا

---

١ – شرح اللمع ص٣

٢ – شرح اللمع ص ٦٠

٣ – الإيضاح في علل النحو ص٤٢.

ويخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع اسما، ومن الكلام ما يكون خبرا ولا يخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع فعلا، ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع حرفا".[١]

و ذهب ابن مالك إلى أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي الحرف وإن كانت ركنا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي الاسم وإلا فهي الفعل[٢].

و ردَّ أبو حيان هذه العلة إلى الاستقراء، و المراد به "أن أئمة النحو واللغة تتبعوا ألفاظ العرب وكلامهم، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة و الاستقراء من قبيل الاستدلال بالعوارض لا بالذاتيات لأن الإسناد إنما يكون حالة التركب، وإذا ذكر دليل الحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتيًا لا فيما يكون عارضًا"[٣].

و ممن قال بالعلة المعنوية التي ذهب إليها الباقولي كلٌّ من الرضي، و ابن الخشاب، و ابن الخباز، و أبي حيان، و السيوطي، و ناظر الجيش.

قال الرضي: " الكلمة محصورة في هذه الأقسام، واستدل على الحصر بأن قال: هذا اللفظ الدال على معنى مفرد، أعني الكلمة إما أن يدل على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه: الثاني الحرف أعني: الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها، والأول، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو، لا، الثاني، الاسم، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والأول الفعل، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة".[٤]

و قال ابن الخشاب: " وانقسمت الكلمة إلى ثلاثة أقسام لا رابع لها، قسمة ضرورية أو كالضرورية، لأن العبارات دوال على المعاني التي تحتها، والمعاني منقسمة إلى ثلاثة أقسام، فوجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها ثلاثة لا أقل ولا أكثر. والمعاني ذات يخبر عنها

---

١ – علل النحو ص٣٣.

٢ – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٥.

٣ – التذييل و التكميل ١/٢٢.

٤ – شرح الكافية ١/٣٠

وهي الاسم، وخبر عن تلك الذات وهو الفعل، وواسطة بينهما، إما لإثبات الخبر للمخبر عنه، أو لنفيه عنه، أو لغير ذلك من المعاني وذلك هو الحرف"[١].

قال ناظر الجيش: " إن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا. والثاني الحرف، والأول إما أن يدل على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا. والثاني الاسم"[٢].

قال ابن الخباز: "وإنما انقسم إلى الثلاثة، لأن هذه الأقسام يعبر بها المتخاطبون عن جميع ما يخطر في أنفسهم من المعاني، فلو كان ثم قسم رابع متروك لبقى في النفوس معان لا يمكن التعبير عنها بإزاء القسم الساقط، ألا ترى أنه لو سقط بعض هذه الثلاثة لسقط معناه؟!"[٣].

و قال السيوطي: " وَالدَّلِيل على الْحصْر فِي الثَّلَاثَة الاستقراء وَالْقِسْمَة الْعَقْلِيَّة فَإِن الْكَلِمَة لَا تَخْلُو إِمَّا أَن تدل على معنى فِي نَفسهَا أَو لَا الثَّانِي الْحَرْف وَالْأول إِمَّا أَن يقْتَرن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة أَو لَا الثَّانِي الِاسْم وَالْأول الْفِعْل"[٤]. و هذا ما ذكره أبو حيان[٥].

و لا مانع من الأخذ بالعلتين فلا تعارض بينهما، و إن كانت العلة المعنوية أرجح؛ لأن الكلام في تقسيم الكلمة حالة إفرادها و ليس حال تركيبها، و الإسناد لا يظهر إلا حال التركيب، و بناء على هذا يكون ما ذهب إليه الباقولي أرجح.

---

١ – المرتجل في شرح الجمل ص ٥، ٦.

٢ – تمهيد القواعد ١/١٣٦.

٣ – توجيه اللمع ص٦٢

٤ – همع الهوامع ١/٢٥.

٥ – ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ٢٢.

علة بناء الفعل المضارع المتصلة به نون التوكيد[١] أو نون النسوة[٢].

يُبنى الفعل المضارع عند جمهور النحاة إذا اتصلت به نون النسوة، أو اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالا مباشرًا نحو :" لَيَقُومَنَّ ، ولَيَقُومًا ، وَيَقُمْنَ، و علة ذلك عند أبي نصر الضرير أن هذه النونات من خصائص الفعل فردت الفعل إلى أصله و هو البناء، و لشدة اتصال هذه النونات بالفعل صار حرف الإعراب حشوا لا يستحق إعرابًا فقال: " وإنما بنى مع هذه النونات ؛ لأنَّها زَوائِدُ في الفِعْلِ لمعنى ، فَثَقُلَ وَصَارَ آخر الفِعْلِ حَشْوًا ، وَحَشْوُ الكَلِمَةِ لا يَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا كالفاءِ مِنْ جَعْفَرٍ"[٣] .

و لم يذكر أبو الحسن الباقولي علة بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد و إنما ذكر علة بنائه إذا اتصلت به نون النسوة حيث نقل كلام سيبويه في ذلك و صوبه فقال:" قال سيبويه: "وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا، وكانت علامةَ الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الأعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْت وفَعَلْنَ، فأُسكنَ هذا ههنا وبنى على هذه

---

١ – اختلف في الفعل المضارع المتصلة به نون التوكيد على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه مبني مطلقًا، فتحذف نون الرفع للبناء كما تحذف الضمة عند التجريد، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وأبي علي في الإيضاح.
والثاني: أنه معرب كحاله قبل أن تدخل عليه النون.
والثالث: التفصيل بين ما اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة، فهو باق على إعرابه، وبين ما لم يتصل به شيء من ذلك فهو مبني نحو: هل تخرُجَنْ، والحركة التي قبل النون، ذهب قوم إلى أنها حركة بناء وقوم إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين وهو نص سيبويه. ينظر: الكتاب٣/٥١٩ ، و الإيضاح العضدي ص ٣٢٣، و شرح الكافية للرضي ٤/٤٩٠، و شفاء العليل٢/٨٨٦، و ارتشاف الضرب ٢/٦٦٢.

٢ – اختلف النحاة في الفعل المضارع المتصلة به نون النسوة فالجمهور على أنه مبني خلافًا لقوم منهم ابن درستويه، فإنه زعم أنه معرب، وتبعه السهيلي حيث قال:" وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي". نتائج الفكر ص٨٦، و ينظر: الكتاب١/٢٠، ٢١ ، و الأصول لابن السراج ٢/ ١٤٦، و الأشموني١/٦٢ ، و ارتشاف الضرب٢/ ٦٧٤.

٣ – شرح اللمع ص ٧.

العلامة، كما أُسكن فَعَلَ، لأنّه فِعلٌ كما إنه فَعْلٌ، وهو متحرَّك كما أنّه متحرك"[١] قال الباقولي بعد أن نقل هذا الكلام :" و لأن هذا مسند إلى ما أسند إليه ذاك، فلهذا وجه كما أن لإعرابه وجها، و كل صواب عربي"[٢] .

و ما ذهب إليه سيبويه و صوبه الباقولي صححه ابن مالك فقال: " والأصح من أسباب بنائه ما ذهب إليه سيبويه: من أنه يبنى حملا على الماضي المتصل بها؛ لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون، فأخرج عنه المضارع إلى الإعراب ... وأخرج عنه الماضي إلى الفتح؛ تفضيلا له على الأمر لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندا بعد كان وإن وظن وأخواتها بخلاف الأمر؛ فاشتركا في العود إلى الأصل بالنون كما اشتركا في الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين".[٣]

و اقتصر ابن يعيش على هذه العلة فذكر "أن نون النسوة إذا اتّصلت بفعل مضارع، أعادته مبنيًا على حاله الأوّل من البناء على السكون، وإن كانت العلّة الموجبة للإعراب، وهي المضارَعة قائمة موجودة، حملًا له على الفعل الماضي من نحو: "جلسْتُ"، و "ضربْتُ". فكما أُسْكن ما قبل الضمير، وهو لام الفعل، كذلك أسكن في المضارع تشبيهًا له به، لأنه فعلٌ كما أنه فعل، وآخِرهُ متحرّكٌ كما أن آخر "فَعَلَ" متحرّك[٤].

و قول سيبويه: "إن (يضربن) شابه (ضربن)، فسره الرضي بأنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة متحركات حملا على (ضربن)، جاز بناؤه، أيضا، حملا عليه، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء، فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يرد إلى أصله من البناء، مع أن هناك داعيا إلى بنائه وهو إلزامهم لحل الأعراب الأسكان، لمشابهته نحو: ضربن"[٥].

---

١ – الكتاب ١/٢٠ .

٢ – شرح اللمع ٢٩٦.

٣ – شرح التسهيل ١/ ٣٧.

٤ – شرح المفصل ٧/١٠.

٥ – شرح الكافية ٤/٢١.

و رد ابن الحاجب هذه العلة بأن "(يفعلن) المقتضي للإعراب قائمُ، و (فعلن) المقتضي للبناء قائم، فكيف يشبه ما قام فيه مقتضي الإعراب بما قام فيه مقتضي البناء؟"

و رده أبضا بأنه "لو صح أن يكون (يَفْعَلْنَ) مشبهًا بـ (فَعَلْنَ) لصح أن يقال: إن (لم يفعلا) مشبه بـ (فعلا) و (لم يفعلوا) مشبه بـ (فعلوا) و ذلك غير مانع و هو مشابهته لما هو أصل في البناء، و وجه المشابهة إلحاق ضمير فاعل بارز، وهو نون متحركة"[١].

و يرى أبو الفداء صاحب الكُنّاش "أن الفعل المضارع بني عند اتصاله بنون النسوة؛ لأنّه لو أعرب بالحركات لكان على خلاف قياس إعراب فعل الجمع، ولو أعرب بالنون لأدّى إلى الجمع بين ضميرين أو نونين مع مخالفة أخواته فلذلك بني"[٢]

وقيل: "إنما بني المتصل بنون الإناث لتركبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كشيء واحد معنى وحكما؛ فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقّا للاتصال لكونه على حرف واحد، تأكد امتزاجه وجعل مع ما اتصل به شيئا واحدا. ومقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير وواوه ويائه؛ لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده، كما منع من بناء أي مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنى واستعمالا. أما الشبه في المعنى: فإن أيّا تكون بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة تقول: لأضربن أيكم يهمل أي الذي، وتكون بمعنى كل إن أضيفت إلى نكرة تقول: أي شيء صنعته محسوب عليك، أي كل شيء. وأما الشبه في الاستعمال فإن الثلاثة تلزم الإضافة والمضاف إليه مذكور لفظا ومعنى أو محذوف في اللفظ ويقوم التنوين مقامه، والأمثلة ظاهرة"[٣].

و ما ذهب إليه أبو نصر الضرير من أن الفعل المضارع مبني لكون النون من خصائص الفعل أبطله ابن مالك؛ «لأنه لو كان ذلك مؤثرا لبني المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنهن مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة بالاسم أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها به لائق بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة؛ فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى»[٤].

---

١ – الإيضاح في شرح المفصل ١٠/٢ .

٢ – الكناش في فني النحو و التصريف ٩/٢ .

٣ – ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٥/١.

٤ – شرح التسهيل ٣٦/١.

و يرى ابن يعيش "أن الفعل بني مع نون التوكيد؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة، وإنّما أُعْرِب منها ما أُعرب للشَّبَه بالاسم. فإذا دخلت عليها نون التأكيد، أكّدتْ معنى الفعليّة، ومكّنتْه، فغلب جانبُ الفعل، وبعُد من الاسم، فعاد إلى أصله"(١).

و ذهب ابن مالك إلى "أن الفعل المضارع بني عند توكيده بالنون؛ لأن المؤكد بالنون إنما بني لتركبه معها وتنزله معها منزلة صدر المركب من عجزه".(٢)

و يمكن إجمال ما ذكره النحاة من علل لبناء الفعل المضارع المتصل بنون النسوة أو نون التوكيد الأوجه الآتية(٣):

"الأول: أن الفعل لحقه ما لا يلحقه ما لا يلحق إلا الأفعال، لأن النون من خصائص الأفعال، فقوى فيه جانب الفعلية، فرجع إلى أصله من البناء، وكان ذلك أقرب من خروجه عن أصله إلى الإعراب لأجل الشبه بالاسم والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب. و هو ما ذهب إليه أبو نصر الضرير. فالفعل المضارع بني لنقصان شَبَهِهِ بالاسم من حيث لحقه ما لا يلحق الاسم؛ لأن هذه النون مختصة بالفعل. فما لحقته من الأفعال إن كان مباينًا للاسم مثل الماضي زادت بها مباينته، وإن كان مشابهًا له نقصت مشابهته".

"الثاني: أنه ركب مع النون وصير معها كصدر المركب مع العجز؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، والتركيب سبب من أسباب البناء كما في خمسة عشر وحضر موت. و هو ما ذهب إليه ابن مالك. فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًا للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتِزاجُهُ، وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحدًا ، ولكن اقتضى هذا التعليل أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوِه أو يائه ، غير أنه مَنَعَ من ذلك شَبَهُه بالاسم المثنى والمجموع على حدِّه، فيضربان ويضربون يشبه ضاربان وضاربون، فلم يُبْنَ كما مَنَعَ من بناء "أي" ، وإن وجد فيها شبه الحرف شبهها ببعض وكلٌّ".

"الثالث: أن الفعل لما لحقته النون فخصصته من آخره بالمستقبل بعد عن شبه الاسم، إذا

---

١ – شرح المفصل ١٠/٧

٢ – شرح التسهيل ٣٦/١.

٣ – ينظر المقاصد الشافية ١٠٩/١ – ١١٢.

المضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم في الإبهام والتخصيص بالحرف من أوله، فلما اختص هذا من آخره بَعُدَ عن شبه الاسم بذلك فعاد إلى أصله من البناء، والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب، وهذا الوجه ذكره ابن جني"[١].

الرابع: ذكره ابن أبي الربيع[٢] "وهو أن الفعل عند لحاق النون له أشبه صيغة الأمر فقولك: لتفعلن مثل قولك: افعلن، وكذلك ما أشبهه فبنى لمعارضة هذا الشبه شبهه بالاسم، كما بنى إذا لحقته نون جماعة المؤنث لشبهه بالماضي".

"ووجه ما ذهب إليه أن الضمير المرفوع يتنزل مع ما يتصل به منزلة الشيء الواحد، ولذلك سكن آخر الماضي عند لحاق ضمائر الرفع عدا الألف والواو؛ لأنه لو لم يسكن لتوالي أربع متحركاتٍ فيما هو كالشيء الواحد، وذلك غير موجود، فلهذا لم يمكن أن يبقى المضارع معربًا؛ لأن الإعراب لا يكون وسطًا، ولا يمكن أن ينتقل إلى النون لأنها متحركة فصار المضارع بذلك شبيهًا بالماضي في أن لحق المضارع وهو الآخر الذي كان متحركًا قبل لحاقها، وقد كان أصل المضارع البناء فصار لهذا السبب إلحاقه بأصله من البناء أقرب ، ولا يمنع ذلك الاسم خروجه عن الإعراب لما أشبه الحرف. ذكر هذا الوجه ابن الحاجب و أبو الفداء صاحب الكناش"[٣].

علة وقوع الإعراب على آخر الكلمة.

"يَقَعُ حَرْفُ الإِعْرَابِ أَخرَ الاسْم والفِعْلِ دُونَ أَوْلِهِ وَوَسَطِهِ، و علل أبو نصر الضرير ذلك بأن من الإعراب ما يكون بِسُكُونٍ، والعَرَبُ لا تبتدئ بساكن ، ولا يَقَعُ وسطًا ؛ لأنَّ الإعراب يَأْتِي بَعْدَ تمام الكلمة وصيغتها ، وأيضا فمن الأسماءِ مَالًا وَسَط لَهُ نحو : جَعْفَر وما أشبهه ، فَبَقِيَ الأخير فَجُعِلَ حَرْفَ الإِعْرَابِ" [٤].

---

١ – الخصائص ٨٥/٣

٢ – ينظر البسيط في شرح الجمل ص ٢٠٥ – ٢٠٧ ، ٢٢٥.

٣ – ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠/٢ ، و الكناش في فني النحو و التصريف ٨/٢ .

٤ – شرح اللمع ص٧.

و علله أبو الحسن الباقولي بقوله: " وحرف الإعراب من كل معرب آخره ولم يكن أوله، ولا ثانيه، لأنا لو قلنا، مثلاً في عمرو: عَمَرو، أو عَمُرو، أو عَمْرو، أو عُمُرو، أو عُمِرو، اشتبهت الأوزان، ولا يعرف (فَعْل) من (فِعْل) ولا (فَعُل) من (فَعِل)"[1].

و الفرق بين العلتين أن علة عدم صلاحية الحرف الأول للإعراب عند أبي نصر ترجع إلى أنَّ من الْإِعْرَاب ما يكون بالسّكُون والابتداُء بالساكن مُمْتَنع، و علة عدم صلاحية الوسط للإعراب عنده ترجع إلى أن الإعراب يَأْتِي بَعْدَ تمام الكلمة وصيغتها ، وأيضا فمن الأسماءِ مَالًا وَسَط لَهُ.

أما الباقولي فلم يذكر علة عدم صلاحية الحرف الأول للإعراب بل اكتفى بذكر علة عدم صلاحية الوسط، و أرجعها إلى خوف اللبس و الخلط بين الأوزان.

و في الحق أن اختصاص الحرف الأخير من الاسم و الفعل بالإعراب دون الأول و الوسط يرجع لأكثر من علة، فقد ذكر النحاة ثلاثة أوجه لجعل مَوضِع حَرَكَة الْإِعْرَاب آخر الْكَلِمَة :

"أَحدهَا: أنَّ الْإِعْرَاب جِيءَ بِهِ لِمَعْنى طَارِئ على الْكَلِمَة بعد تَمام مَعْنَاهَا وَهُوَ الفاعلية والمفعوليَّة فَكَانَ مَوضِع الدالّ عَلَيْهِ بعد اسْتِيفَاء الصِّيغَة الدالَّة على الْمَعْنى اللَّازِم لَهَا وَلَيْسَ كَذَلِك لَام التَّعْرِيف وَألف التكسير وياء التصغير لأنَّ التَّعْرِيف والتكسير والتصغير كالأوصاف اللَّازِمَة للكلمة بِخِلَاف مَدْلُول الْإِعْرَاب. فالإعراب دليلٌ، والمعربَ مدلولٌ عليه. ولا يصحّ إقامةُ الدليل، إلَّا بعد تقدُّم ذكرِ المدلول عليه؛ فلذلك كان الإعراب آخرًا. و هذا الوجه ذكره أبو نصر الضرير بإيجاز".

"الثاني: أنَّ حَرَكَة الْإِعْرَاب تثبت وصلا وتحذف وَقفا وإنَّما يُمكن هَذَا فِي آخر الْكَلِمَة إِذْ هُوَ الْمَوْقُوف عَلَيْهِ" .

"الثالث: أن الإعراب بيان فهو كالصفة التي حقها أن تكون تابعة للموصوف".

و أوَّل الْكَلِمَة لَا يُمكن أن يكون محل الإعراب لثَلَاثَة أوجه:

---

١ – شرح اللمع ص٦٧.

" أَحدهَا أَنَّ من الْإِعْرَاب السّكُون والابتداُء بالساكن مُمْتَنع. فلم يجز أن يكون أوّلاً، لأن الحرف الأول لا يكون إلّا متحرّكًا. فلو جُعل الإعراب أوّلاً، لم يُعْلَم إعرابٌ هو أم بناءٌ. ومع ذلك، فإنّ من جملة الإعراب الجزمَ الذي هو سكونٌ في آخِر الأفعال. فلو كان الإعرابُ أوّلاً لامتنع منها الجزم، إذ الأوّل لا يمكن أن يكون ساكنًا. و هذا الوجه اقتصر عليه أبو نصر الضرير".

"الثاني: أَنَّ أَوَّل الْكَلِمَة متحرَّك ضَرُورَة وحركة الْإِعْرَاب تحدث بعامل والحرف الْوَاحِد لَا يحْتَمل حركتين".

"الثَّالِث: أَنَّ حركة الإعراب اختيارية و حركة الابتداء ضرورية فتضادا".

"الرابع: أنه يؤدي إلى اختلاط الأبنية؛ لأن فاء الكلمة تتحرك بثلاث حركات في أصل وضعها، فلو فتحنا المضموم في النصب، أو ضممنا المفتوح في الرفع، أو كسرناه في الجر لاختلطت الأبنية".

وَلَا يُمكن أَن يجُعل الْإِعْرَاب فِي وسط الْكَلِمَة لأربعة أوجه:

"أَحدهَا: أن بوسط الكلمة يُعْرَف وزنها: هل هي على "فَعَلٍ"، كـ "فَرَسٍ"، أو"فَعِلٍ"، كـ "كَتِفٍ"، أو على "فَعُلٍ" كـ "عَضُدٍ"، مع أنّ من الأسماء ما هو رباعيٌّ لا وسطَ له". و اقتصر على هذا الوجه أبو الحسن الباقولي.

"الثَّانِي: أَنَّه يُفْضِي إِلَى الْجمع بَين ساكنين فِي بعض الْمَوَاضِع".

"الثَّالِث: أَنه يُفْضِي إِلَى توالي أَربع متحركات فِي كلمة وَاحِدَة ك (مدحرج) إِذا تحرَّكت الْحَاء إِذْ لَيْسَ مَعَك مَا يُمكن تحريكُهُ من الحشو غَيره. الرَّابِع أَنَّ حَشْو الْكَلِمَة قد يكون حروفاً كَثِيرَة وَتَعْيِين وَاحِد مِنْهَا بحركة الْإِعْرَاب لَا دَلِيل عَلَيْهِ"[1].

علة اختصاص الجر بالأسماء، و الجزم بالأفعال.

ذكر أبو نصر الضرير أن علة اختصاص الأسماء بالجر، واختصاص الأفعال بالجزم هي أن الجر يكون بعوامل لا يحسن دخولها على الفعل، و لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين

---

١ – ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٧٦، و نتائج الفكر ص ٦٦، و اللباب في علل البناء و الإعراب ٥٨/١ – ٦٠، و العلل في لابن الوراق (المتوفى: ٣٨١ هـ) ص٣٥–٣٧، و المغني لابن فلاح ص١٨٠ ، ١٨١، و شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/١.

و الفعل لا ينون. و لا يدخل الجزمُ الأسماءَ لخفتها، و لعدم الإجحاف بها؛ لأنه يكون بحذف الحركة و التنوين. فقال: " والجرُ يَدْخُلُ على الأسماء ، ولا يَدْخُلُ على الأَفْعَالِ ؛ وإنما لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْها ؛ لأن الجرَّ يكون بشيئين : بحرْفِ جَرّ وبالإِضَافَةِ ، فَحُروف الجر لا تَدْخُلُ الْأَفْعَالَ ؛ لأَنَّهَا مِن خَواصِ الأسماء، والإضافةُ تُؤثر تعريفًا وَتَخْصِيصًا ، والفِعْلُ في غاية التنكير لا يُعرف ، ولا يُخَصَّصُ ، وأَيْضًا فإنّ المُضَاف إليه يَقَعُ مَوْقِعَ التنوين إذا قُلْتَ: غُلامُ زَيْدٍ ، فـ (زَيْدٌ) قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ التنوين من غُلامٍ ، فَلَوْ أَضَفْنا إلى الفعل لوقع الفعل والفاعل موقع التنوين ، والتنوينُ حَرْفٌ فَلا يَقُومُ مَقَامَهُ شَيْئَانِ ، وَأَيْضًا قَال الأخفش: "الأَفْعَالُ أَدِلَّةٌ على المصدر ، وعلى الزمان وَلَيْسَ لها معنى في أَنْفُسِها ، فَلَوْ أَضَفْنَا إليها ونحنُ نُريد الزمان والمصدر لكنَّا قَدْ أَضَفْنَا إلى شَيْءٍ وَنَحْنُ نُرِيدُ غَيْرَهُ ، كما لَا يَجُوز : غلامُ الضارِبِ وَأَنْتَ تريد : غلام المضروب ، كَذَلِكَ لَا يَجُوز أَنْ تُضِيفَ إِلى الفِعْلِ وَأَنْتَ تُرِيدُ : المصدر والزمان . فَإِنْ قِيلَ: أَضِف الفِعْلَ إلى الاسْمِ فَقُل : يَضْرِبُ عَلَامٍ ، فَلَا يَجُوزُ؛ لأَنَّ المضاف إليه يَقَعُ مَوْقِعَ التنوين ، والفعل لا تنوين فِيهِ ؛ فَإِنَّمَا لا يَدْخُلُهُ التنوين ؛ لأن التنوين زائد والفعلُ ثَقِيلٌ ، فَلَا يَحْتَمِلُ الزَّائِدَ ، و لئلا يُفْصَلَ بَينَ الفِعْلِ والفاعل ، وهما كالشيء الواحد" .

"والجَزْمُ يَدْخُلُ الأَفْعَال وإنما لَمْ يَدْخُلْ عَلى الأسماء لخِفْتِها ، وَأَيْضا فإِنَّهُ كَأَنْ يَكُونُ بحذف الحركة ، والتنوين تابع للحركة ، فَكَأَن يَحْذف شيئين ، فيكون إجحافا به" [1].

و ما ذكره أبو نصر من علل سبقه به سيبويه حيث قال: " وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة... وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأن لمجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال". و ذكر أيضا "أنه لم تجزم الأسماء لخفّتها ولزوم التنوين إياها، فلو جُزمت سقطت منها الحركة والتنوين، فكانت تختل وذلك أنك لو أردت جزم جعفر لزمك إسكان الراء، وبعدها التنوين، فكان يلزم حذف التنوين، لأنه ساكن وقبله الراء ساكنة، فكان يختل الاسم لذلك. ومع ذلك فإنه قد يكون من الأسماء ما يكون

---

١ – شرح اللمع ص٨، ٩ .

الحرف الذي قبل آخره ساكناً، نحو زيد وبكر وما أشبه ذلك، فلو جزم هذا النوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك، و قال في موضع آخر: وأعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون"(١).

و شرح السيرافي هذا الكلام فقال: "فإن قال قائل: فلِم لم يدخل الجزم الاسم؟ فإن الذي قال " سيبويه " في ذلك:" أنه لو دخل الجزمُ الاسم لأبطل الحركة، وإذا أبطل الحركة زال بدخوله التنوين الذي هو لاحق بالاسم".

فإن قال: "فهلا حذفوا بدخول الجزم التنوين دون الحركة، لأنه أول ما يصادف فحذف، إن صادف حركة حذفها، وإن صادف حرفا ساكنا حذفه؟ قيل له: يمنع من هذا شيئان:

"أحدهما: أن التنوين لو حذفه الجزم لالتبس ما ينصرف بما لا ينصرف.

والوجه الثاني: أن التنوين شيء يصحب الحركات كلها، والعوامل إنما تغير الحركات التي يختلف بها الكلم، والدليل على ذلك أنك تقول: " رأيت زيدا " و " مررت بزيد " " وهذا زيد "، فالتنوين موجود في الأحوال كلها".

واختلفت الحركات باختلاف العوامل، فلو جاز دخول الجزم على الاسم لكان لا بد من تأثير في الاسم بإزالة الحركة التي تختلف باختلاف العوامل، ولا يؤثر فيما لا يختلف باختلاف العوامل، وهو التنوين"(٢).

وأكثر الكوفيين قالوا: لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام.

وقال جماعة من الكوفيين والبصريين: "لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي أو للنهي أو الجزاء أو الأمر، وما أشبه ذلك، ودخولها على الأسماء غير سائغ، فامتنعت من الجزم لذلك"(٣).

و قد وافق الشريف الكوفي أبا نصر الضرير فيما ذكر من علل حيث ذكر "أن علة اختصاص الأسماء بالجر، واختصاص الأفعال بالجزم هي أن الجر إنما يكون بحروف لا

---

١ – ينظر: الكتاب ١/١٤، ٢٠، ٢١ .

٢ – شرح كتاب سيبويه ١/٢٥، ٢٦.

٣ – الإيضاح في علل النحو ص ١٠٦

يحسن دخولها على الأفعال، أو بالإضافة، والإضافة لا تجوز في الأفعال. ولأنَّ الجرَّ يتبعهُ التَّنوينُ، والتَّنوينُ إنَّما يكون في الأسماء لخفَّتها، والأفعال ثقيلةٌ، فلا يدخلها جرٌّ ولا تنوين" . "وإنَّما امتنع الجزم من الأسماء؛ لتمكُّنها ولحاقِ التَّنوين لها، فلو دخل الجزم على الأسماء؛ لاحْتجْتَ أنْ تحذف الحركة للجزم، فيبقى حرف الإعراب ساكنًا وبعده التَّنوينُ، وهو ساكنٌ، فيجتمع ساكنان فتحذِفُ التَّنوينَ، فيزولُ معنى التَّمكُّنِ منها، ويكون إجحافًا بها؛ ولأن الجزم إنما يكون بحروف لا يُحسن دخولها على الأسماء، وهي (لم)، و(لما)، و(لا)، في النهي و (اللام) في الأمر، وحروف الشرط والجزاء، وجميع هذه لا تدخل على الأسماء ، والجزم إنما يكون في الأفعال لاختصاصها بزمان واحد مع انضمام معنى آخر إليه، فيثقل الفعل، فيُخفف يقطع حركة أو حرف"[1].

أما الباقولي فذهب إلى أن اختصاص الأسماء بالجر لكون الاسم أصلًا في الإعراب فلذلك استحق حركات الإعراب الثلاث (الرفع و الفتح و الجر) و لكون الفعل فرعًا عن الاسم في الإعراب كان أحط درجة منه فنقص الجر و عوض منه الجزم، فقال الباقولي: " ومُنِع الفعلُ الجرَ؛ لأنه فرع على الاسم، فهو أحط درجة من درجة الاسم، فمنع الجر، من أجل ذلك، ولكن مضارعته للاسم قوية، فلا بد من توفير قضية الشبه عليه، فعوض الجزم من الجر، ليكون إعرابه من ثلاث جهات، كما في الأسماء. فهذه هي العلة المعتمدة في تخصيص الجر بالأسماء، والجزم بالأفعال".

ثم رد العلل التي ذكرها أبو نصر الضرير فقال: "وقال قوم: "إنما لم يدخل الجر الفعل، لأن الفعل، لا يمكن الإضافة إليه، لأنه لا يمتلك شيئا، ولا يستحقه. والجر لا يكون إلا بالإضافة. وهذه علة فاسدة؛ لأن الجر، إنما يكون بالإضافة في الأسماء، فلو كان المانع للفعل من الجر، الإضافةَ، أمكن أن يكون للجر عاملٌ غيرُ الإضافة، فيعمل في الفعل. ألا ترى أن الرفع والنصب، يدخلان الفعل بعوامل غير عوامل الأسماء، لأن الرفع والنصب في الأسماء، إنما يكون بالفاعلية، والمفعولية. وفي الفعل بوقوعه موقع الاسم، وبـ (إن وأخواته). فلما جاز دخول الرفع والنصب في الأفعال بغير عوامل الأسماء، فلم لا يكون الجر داخلاً

---

١ – البيان في شرح اللمع ص ٣١، ٣٢.

عليه بغير الإضافة؟. وإذا كان كذلك لم يصح ادعاء هذا المدعي" . وقال الأخفش: "إنما امتنع الجر من الأفعال، لأن الأفعال أدلة على فاعليها ، فهي مع فاعليها جملة، فلا يمكن قيامها مقام التنوين". وهذا مثل الأول فإن زعم زاعم فإنما نضيف أسماء الزمان إلى الأفعال، نحو ما جاء من قوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[١] ، وما أشبهه فلم لم يقل: إن الإضافة إلى الفعل صحيحة، وأنه يجب أن يدخل عليه الجر على زعم هذا الزاعم. قلنا: "لهذا الزاعم أن يقول: "إن الإضافة وقعت إلى ما دل عليه الفعل من المصدر، لأن قوله: ينفع، يدل على النفع. فكأنه قال: يومُ نَفْعِ الصادقين. وإذا كان كذلك امتنع نفس الفعل من الجر"[٢].

فالباقولي يرى أن كون الاسم أصلا في الإعراب جعله يستأثر بعلامات الإعراب الأصلية، و يرى أن الجزم ليس أصيلا في الإعراب، و اختص به الفعل ليكون عوضا عما فاته من الجر؛ لكونه فرعا في باب الإعراب، و هذا أحد أوجه ذكرها العكبري لاختصاص الفعل بالجزم و الاسم بالجر حيث قال: "وَلم تُجرَّ الأفعالُ لستَّة أوجه:

"أَحدهَا: أنَّ الجرَّ فِي الْأَسْمَاء لَيْسَ بِأَصْل إِذْ كَانَ الأصلُ الرّفْع للْفَاعِل وَمَا حُمل عَلَيْهِ وَالنّصب للْمَفْعُول وَمَا حمل عَلَيْهِ وأمَّا الجرُّ فبالحرف وَمَا قَامَ مقَامه وَمَوْضِع الجارّ وَالْمَجْرُور رفع وَنصب فَحمل الْفِعْل على الِاسْم فِيمَا هُوَ أصلٌ فِيهِ".

"وَالثَّانِي أنَّ الْفِعْل مَحْمُول على الِاسْم فِي الْإِعْرَاب فَيَنْبَغِي أَن يحمل عَلَيْهِ فِي أَضْعَف أَحْوَاله وعامل الرّفْع فِي الْأَسْمَاء قويّ وَهُوَ اللفظيّ وَضَعِيف وَهُوَ الْمَعْنَوِيّ فَحمل الْفِعْل فِي الرّفْع على الْعَامِل الضَّعِيف فارتفع الْفِعْل لوُقُوعه موقع الِاسْم وَكَذَلِكَ عَامل النصب فِي الْأَسْمَاء قويّ وَهُوَ الْفِعْل وَضَعِيف وَهُوَ الْحَرْف فَحمل الْفِعْل عَلَيْهِ فِي الْعَامِل الضَّعِيف فَلم يفعل فِي الْفِعْل إلاّ الْحَرْف وأمَّا الجُر فَلَيْسَ لَهُ إلاَّ عَامل وَاحِد وَهُوَ الْحَرْف وأمَّا الْإِضَافَة فمقدَّرة بِحرف الجرّ فَلَيْسَ للجرّ إلاَّ عَامل وَاحِد فَلم يكن حمل الْفِعْل عَلَيْهِ إِذْ يلْزم مساواته لَهُ".

---

١ – المائدة آية١١٩.

٢ – شرح اللمع ص ٦٧ ، ٦٨ .

"وَالْوَجْه الثَّالِث أَنَّ إِعْرَاب الْفِعْل فرع على إِعْرَاب الِاسْم وَلَو أعرب بالجرِّ وَقد أعرب بِالرَّفْع وَالنّصب لَكَانَ الْفَرْع مُسَاوِيا للْأَصْل".

وَالرَّابِع أَنَّ الْجَزْم دخل الْأَفْعَال وتعذَّر دُخُوله على الْأَسْمَاء لما تقدَّم فَلَو جُرَّت الْأَفْعَال لزادت على الْأَسْمَاء فِي الْأَعْرَاب

"الْخَامِس أَنَّ الجرّ يكون بِالْإِضَافَة وَالْإِضَافَة توجب أَن يكون الْمُضَاف إِلَيْهِ دَاخِلا فِي الْمُضَاف معاقباً للتنوين وَلَيْسَ من قوَّةِ التَّنْوِين أَن يَقع موقعه الْفِعْل وَالْفَاعِل" .

وَالسَّادِس أَنَّ الجرَّ يكون بعامل لَا يصحُّ مَعْنَاهُ فِي الْفِعْل".

و يلاحظ أن الوجهين الأخيرين هما اللذان ذكرهما أبو نصر الضرير.

و ذكر ثلاثة أوجه لاختصاص الفعل بالجزم[1]:

"الأول: أَنَّ الْجَزْم حذف وَذَلِكَ تَخْفيف فيليق بِالْفِعْلِ لثقله أما الِاسْم فخفيف فجزمه يحذف مِنْهُ التَّنْوِين وَالْحَرَكَة وَذَلِكَ إجحاف بِهِ".

"الثاني: أَنَّ الْجَزْم فِي الْأَسْمَاء يسْقط التَّنْوِين وَهُوَ دَلِيل الصّرْف وَالْحَرَكَة الَّتِي هِيَ دَلِيل الْمَعْنى وَلَيْسَ كَذَلِك جزم الْأَفْعَال".

الثالث: أَنَّ الْجَزْم يحدث بعوامل لَا يصحُّ مَعْنَاهَا فِي الْأَسْمَاء".

مما سبق يمكن القول بأن ما ذكره الباقولي من علل أقوى مما ذكره أبو نصر الضرير و أرجح لسلامته من الاعتراض و لاضطراده.

علة بناء قبل، وبعد، وحيث.

"قبل" و "بعد" ظرفانِ على حسبِ مَا يضافان إِلَيْهِ إِنْ أُضيفا إِلَى الْمَكَان كَانَا مكانين وإِنْ أُضيفا إِلَى الزَّمَان كَانَا زمانين وَقد يُحذفُ الزمانُ بَينهمَا وبينَ مَا يضافانِ إِلَيْهِ كَقَوْلِك جِئْت قبلَ زيدٍ أَي قبل مَجِيء زيدٍ، وهما مبهمانِ فَلَا يَبْيَنُ مَعْنَاهُمَا إِلَّا بذكرِ مَا هما ظرفانِ لَهُ ومِنْ هُنَا لزمَتْهُما الْإِضَافَة لفظا أَو تَقْديرا"[2]، فإن حُذِف المضاف إليه منهما و نوي معناه دون

---

١ – اللباب في علل البناء و الإعراب ٦٧/١ – ٦٩.

٢ – ينظر: اللباب للعكبري ٨١/٢.

لفظه بنيا" في هذه الحالة، نحو قوله تعالى: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}[١]. و جعل أبو نصر الضرير "قطعهما عن الإضافة علة بنائهما، و كان بناؤهما على حركة؛ لأن لهما أصلا في التمكن، و بنيا على الضم؛ لأن الضمة حركة لا تكون لهما إذا كانا معربين"[٢].

أما أبو الحسن الباقولي فقد وافقه في بعض هذا الكلام و خالفه في بعض فقال:" فإذا لم يكونا مضافين، وكان ما أضيفا إليه منويا فيهما، ولم يكن في اللفظ لم يكونا تامين، إذ هما كأنهما بعض الاسم، وبعض الاسم، لا يستحق الإعراب، ألا ترى أن (الزاي من (زيد) لا يستحق الإعراب، فلهذا وجب لـ (قبل) و(بعد) البناء. وإنما بنيا على الحركة، دون السكون، لأنهما لو بنيا على السكون التقى ساكنان، وهم مما لا يجمعون بينهما، فوجب البناء على الحركة. ولم تكن تلك الحركة الكسر، ولا النصب، لأن الجر والنصب يدخلانهما، وهما معربان. تقول: جئت من قبلِك، وقبلَك، ومن بعدِك، وبعدَك. ولم يكن الضم يدخله معربا، فلما جاء إلى البناء بني على حركة لم تكن لهما حالة الإعراب"[٣].

فوجه المخالفة بين الضرير و الباقولي أن الضرير جعل قطعهما عن الإضافة علة بنائهما أما الباقولي فشبههما بالحرف في الافتقار إلى ما بعدهما و لشدة اتصالهما بالمضاف إليه صارا كأنهما بعض الاسم، وبعض الاسم، لا يستحق الإعراب، ألا ترى أن (الزاي من (زيد) لا يستحق الإعراب. و بناؤهما على حركة عند الضرير؛ لأن لهما أصلا في التمكن، و عند الباقولي فرارا من التقاء الساكنين، و توافق الشيخان في علة بنائهما على الضم. و ما ذكره الباقولي احتج به الأعلم الشنتمري حيث ذكر "أن «قبل» و «بعد»: أصلهما في الكلام أن يكونا مضافين فلما حذف ما أضيفتا إليه، واكتفى بمعرفة المخاطب، صارا بمنزلة بعض الاسم، ثم حذف المضاف إليه فوجب أن تبنيا؛ لأن بعض الاسم مبني. وبنيتا على الضم من بين الحركات؛ لأن كل واحدة منهما لما كانت منصوبة ومخفوضة في حال الإضافة والتمكن، أعطيت في حال البناء حركة لم تكن لها في حال التمكن وهي: الضمة".

---

١ – الروم آية ٤.

٢ – شرح اللمع للضرير ص١١

٣ – شرح اللمع ص ٦٩.

وعلة ثانية: أن «قبل» و «بعد» قد حذف منهما المضاف إليه وضمنتا معناه، فحركا أقوى الحركات وهي الضمة ليكون عوضا من الذاهب"[١].

و ذكر أبو البقاء ثلاثة أوجه لبناء " قبل" و " بعد" منها الوجه الذي ذكره الباقولي:

"الوجه الأول: أنَّهما تنزّلا منزلةَ بعضِ الْكَلِمَة إذْ كَانَا مبهمين لَا يتَّضحان إِلَّا بالمضافِ إِلَيْهِ فَإِذا قُطعا عَنهُ لم يَزُلِ الإبهامُ إلاَّ بالنَّظر فِي معنى الْكَلَام وَإِذا أضيفا فُهِمَ مَعْنَاهُمَا بِاللَّفْظِ المتَّصل بهما وليسا كالحروفِ الَّتِي مَعْنَاهَا فِي غيرِها وَلَا كَالَّذي المفتقرة إِلَى الجملةِ". و هذا هو الوجه الذي ذكره الباقولي.

"والوجهُ الثَّانِي أنَّهما تضمّنا معنى لامِ الإضافةِ إذْ كَانَا مختصين مَعَ الْقطع كاختصاصهما مَعَ ذِكْرِ الْمُضَاف إِلَيْهِ والإضافةُ مقدَّرةٌ باللّام وبتقديرها يتضمنانِ مَعْنَاهَا وَالِاسْم إِذا تضمَّن معنى الْحَرْف بُنيَ".

"والثالثُ أنَّه لَا يُخبر بهما وَلَا عَنْهما بعد قطعِهما عَن الإضافةِ وَلَا يتمُّ بهما الصِّلَة فَجَريا مجْرى الْحَرْف".[٢]

أما " حيث " فظرف مكان، وَهِي مبهمةٌ يبيّنُها مَا بعْدهَا، وَلَا تكادُ الْعَرَب تُوقِعُ بعْدهَا المفردَ، بل تبيّنُها بِالْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ لشدَّة إبهامها، وَإِرَادَة تعيّنها بإضافتها إِلَى المعيّن، وَذَلِكَ؛ لأنَّك لَو قلتَ: جلستُ حيثُ الجلوسِ، أَو حيثُ زيدٍ، لم يكن فِي ذَلِك إيضاحٌ تامٌّ؛ لاحتمالِه فَإِذا قلتَ: حيثُ جلسَ زيدٌ. لم يبقَ فِيهِ احتمالٌ[٣]. وَهِي مبنيةٌ على الضمّ فِي اللُّغَة الفصحى، و علة بنائها عند أبي نصر الضرير لزومها الجملة المبينة لها كلزوم صلة الذي للذي، فأشبهتها، و بيت على حركة؛ لأن الساكن قبل آخرها، و ضمت تشبيهًا بـ «قبل» و «بعد»[٤].

و يرى الباقولي أن علة بناء(حيث) "شبهه بـ (قبل) و (بعد)؛ وذلك لأن (حيث) يجب أن يكون مضافا، فلما لم يكن مضافا، وكان مرادا فيه الإضافة ، كان بعض الاسم، فاستحق

---

١ – النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ٢١.

٢ – اللباب ٨٢/٢ .

٣ – اللباب ٧٧/٢، ٧٨ .

٤ – شرح اللمع للضرير ص١١.

البناء، وما يقع بعد (حيث من الجمل، فإن (حيث) مضاف إليه، ولكن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، لأن هذه الإضافة لا تفيد تخصيصاً، ولا إيضاحا... ولم بين (حيث) على السكون لالتقاء الساكنين، وبني على الحركة والحركة الضم في أكثر اللغات، تشبيهاً بـ (قبل) و (بعد)"[١].

فأبو نصر يرى أنها بنيت لأنها أشبهت الاسم الموصول في الافتقار فكل منهما مبهم يحتاج إلى جملة بعده تزيل إبهامه، و يرى الباقولي أنها مبنية لأنها تشبه قبل و بعد في كون المضاف إليه حذف لفظا و نوي معنى، فهو يرى أن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، لأن هذه الإضافة لا تفيد تخصيصاً، ولا إيضاحا.

و يرى سيبويه[٢] أنها لشدة إبهامها أشبهت الأصوات و ما ليس باسم و لا ظرف، و لأنها لما مُنِعت من الإضافة إلى المفرد و أضيفت إلى الجملة أشبهت قبل و بعد.

و كلام أبي نصر قريب مما قاله سيبويه، و قد شرح الأعلم كلام سيبويه في علتين:

"إحداهما: أن "حيث" تقع على الجهات الست، وعلى كل مكان وكل هذه الجهات تقع مضافة إلى ما بعدها، فأبهمت حيث وقعت عليها كلها. فشبهوها لإبهامها في الأمكنة بـ «إذ» المبهمة في الزمان الماضي كله. فلما كانت «إذ» موضحة بالجمل، أوضحت «حيث» بها، ومنعت الإضافة، فصارت بمنزلة «قبل» و «بعد» إذ حذف المضافان إليهما فبنيت كما بنيتا".

"والعلة الثانية: أن «حيث» لما خالفت أخواتها حين أضيفت إلى الجمل، بنيت لمخالفتها أخواتها، ودخولها في غير بابها، واستحقت أن تبنى على السكون فتجنبوا اجتماع الساكنين، فكان يجب أن يكسر آخرها على حكم التقاء الساكنين، فتجنبوا الكسرة استثقالا لها مع الياء"[٣].

و ذكر أبو البقاء وجهين لبناء "حيث":

"أَحدهمَا أنَّها أشبهت قبلُ وبعدُ فِي وُقُوعهَا على كلِّ الْجِهَات وأبعاضِها فأُلحقت بهما.

---

١ – شرح اللمع ص ٦٩.

٢ – الكتاب٣/٢٨٥.

٣ – النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٩.

وَالثَّانِي أنَّ معظمَ أسماءِ الأمكنةِ مُعْرَبٌ يتَّضح بالمفرد فَلَمَّا خَالَفت أخواتها قوّيتْ بأنْ بُنيت على الضمِّ تَنْبِيها على أنَّ حقَّها الْإِعْرَاب "[1].

و ما ذكره أبو البقاء يُعد جمعا لما ذكره أبو نصر الضرير و أبو الحسن الباقولي، فلا تعارض بين العلتين و الجمع بينهما حسن.

علة حمل النصب على الجر في التثنية و الجمع.

علل أبو نصر الضرير لحمل النصب على الجر في التثنية و الجمع من أربعة أوجه :

"أحدها : أنهما يَشْتَرِكان في الكناية تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ ، وَرَأَيْتُكَ. فإن من الضمائر ضمائر تأتي في محل نصب، و محل جر، فهي مشتركة بين الجر و النصب".

"والثاني : أن معناهما واحد فمعنى (مَرَرْتُ بِكَ) و (جُزْتُكَ) سواءٌ" .

"والثالث : أن الجر ألزم للأسماء من الرفع، لأن الرفع ينتقل إلى الفعل فكان حمل النصب على الإلزام أولى من حمله على المنتقل".

"والرابع : أنَّ الرَّفْعَ أَثْقَلُ من الجرّ ، فَحَمَلُوه على الأخف"[2].

و هذا الذي علل به أبو نصر ذكره قبله المبرد[3]، و ابن الوراق[4]، و الأنباري[5]، و زاد أبو البقاء[6] هذه الأوجه حتى بلغت ثمانية. ذكر أبو الحسن الباقولي منها وجها واحدًا و نسبه إلى سيبويه فقال: "لم يكن بد من حمل النصب فيهما: إما على الجر و إما على الرفع، فقال سيبويه : وكان حملها على الجر أولى؛ لأن الجر يختص بالأسماء، والرفع قد يجاوز

---

١ – اللباب٢/٨٠.

٢ – شرح اللمع ص ٢١.

٣ – المقتضب ١/٧

٤ – العلل في النحو ص١٦٠، ١٦١ .

٥ – أسرار العربية ص ٢٣.

٦ – اللباب ١/١٠٠، ١٠١.

الأسماء إلى الأفعال، وينتقل إليها، وهو كما قال، لأن ما كان من خصائص الشيء كان أرسخ قدما فيه، مما ينتقل منه إلى غيره"[١].

يلاحظ أن كلا الشيخين قد خالف منهجه هنا، فأبو نصر الذي يتسم منهجه بالإيجاز و الاختصار قد بسط القول هنا، بينما لجأ أبو الحسن إلى الإيجاز، و ما ذكره أبو نصر أرجح و أقوى.

علة جر الممنوع من الصرف المضاف أو المقترن بأل بالكسرة.

إذا أضيف الممنوع من الصرف أو اقترن بأل جُر بالكسر، و اختلف في علة جره بالكسر حينئذٍ، فذهب أبو الحسن الباقولي إلى أن علة ذلك "أن الممنوع من الصرف مُنع التنوين بالأصالة و تبعه الكسر؛ وذلك لأن التنوين هو الفارق بين الاسمين، (المنصرف، و غير المنصرف) وهو من خصائص الأسماء، فإذا اجتمع الفرعان، منعا ما كان من خصائصه، فلما عاد الاسم إلى موضع لا يمكن فيه الجمع بين التنوين والإضافة، أو الألف واللام عاد الجر، لأمنهم التنوين في ذينك الموضعين. وإنما تبع الجر التنوين في المنع؛ لأنه من خصائص الاسم، كما أن التنوين كذلك"[٢].

"فكسرة الجرّ سَقَطت تبعا لسُقُوط التَّنْوِين بِسَبَب المشابهة بين الاسم الممنوع من الصرف و بين الفعل، وسقوطه بِالْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة بِسَبَب آخر غير المشابهة فَلَا يسْقط الجرُّ تبعا لَهُ، وَلذَلِك قَالَ النحويُّون: فأمن فِيهِ التَّنْوِين أَي أنَّ سُقُوط التَّنْوِين بِسَبَب المشابهة كَانَ اسْتِحْسَانًا لَا ضَرُورَة وَلذَلِك يجوز للشاعر اتِّباعهً فأمَّا سُقُوطه مع الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة فكالضرورة وَلذَلِك لَا يسوغ للشاعر الْجمع بَينهمَا"[٣].

و ذهب أبو نصر الضرير إلى "أن الممنوع من الصرف إن أضيف، أَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ أَلِفًا ولاما امتنع منه التنوين ، ودخله الكسر في موضع الجر ، لأنه قَدْ زَالَ شَبَهُ الفِعْلِ مِنْهُ ؛ لأن الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء، و لا يدخلان الأفعال. فهو قد جُر بالكسرة؛ لأنه دخله ما هو من خصائص الأسماء فبعُد شبهه بالفعل الذي لأجله مُنِعَ الصرفَ"[٤].

---

١ – شرح اللمع ص ٩٦، و ينظر : الكتاب ١٩/١.

٢ – شرح اللمع ص ٨١.

٣ – اللباب في علل البناء و الإعراب ٥٢١/١، ٥٢٢.

٤ – شرح اللمع ص ١٤.

و هذه العلة باطلة كما قال الباقولي[١] و غيره[٢]؛ "لأنه لو كان كذلك، كان ينبغي أن يدخله الجر، إذا دخله حرف الجر، نحو: مررت بأحمد، لأن حرف الجر لا يدخل الفعل، فكذلك ها هنا".

و الجواب عن هذا من أَوجُه:

" أَحَدُها : "أن حروف الجر هي أحد عوامل الأسماء كالناصب والرافع، فلو صرفنا الاسم بدخول حروف الجر عليه لوجب أيضا أن تصرفه بدخول النواصب والروافع عليه إذ كانت هذه العوامل لا يجوز دخولها على الفعل ولَوْ فُعِلَ ذَلِكَ لَم يبق في الأسماء ما لا يَنْصَرِفُ".

"والثاني : أن الألف واللام والإضافة يُعاقبان التنوين وحُرُوف الجر ليس كذلك ، فكأن الاسم بدخول الألف واللام والإضافة عليه منون ، والمنون منصرف" . و حسَّن هذا الوجه ابن عصفور[٣].

"الثالث: أنه إذا دخل على الاسم الذي لا ينصرف الألف واللام أو أُضيف ضعف فيه جانب الشبه بالفعل. وإذا دخل عليه حرف الجر وزاد ضعفاً انجرَّ بالكسرة، بخلافه إذا دخل عليه حرف الجرِّ والشبه فيه متمكن فيمنع الكسر".

"الرابع: أن حروف الجر تجري فيما بعدها مجرى الأسماء التي تخفض ما بعدها، والأفعال قد تقع في مواضع الجر بإضافة ظروف الزمان إليها كقولك: هذا يوم يقوم زيد، فصار وقوع الاسم بعد حرف الجر لا يخلص للاسم إذا كان مثل هذا الموضع قد تقع فيه الأفعال".

"فأما الألف واللام والإضافة فلا يجوز بحال أن تدخل على الأفعال فلما صار هذا الموضع يخلص للاسم دون الفعل وجب أن ينصرف"[٤].

و مما تبطل به العلة التي ذكرها أبو نصر الضرير، أنه كان ينبغي بناءً على قوله إذا صُغّر الاسم الذي لا ينصرف أو نعت ثم دخل عليه حرف الجرِّ أن يجرّ بالكسرة، و عدم جره بالكسرة يدل على بطلان هذه العلة.

---

١ – شرح اللمع ص ٨١.

٢ – و ذلك كالرضي في شرحه للكافية ١٩٨/١، ١٩٩، و ابن عصفور في شرح الجمل٣٤٣/٢.

٣ – شرح الجمل ٢٤٤/٢.

٤ – ينظر: . العلل في النحو لابن الوراق ص ٥٧، ٥٨، و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٣/٢، ٣٤٤، و الفوائد الضيائية ص١٥٢، و شرح ألفية ابن معط ص٤٦٥.

"و أجيب بالتفرقة بين الصفة والتصغير وبين الإضافة والألف واللام بأن الصفة والتصغير ليس اتصالهما بالموصوف كاتصال الألف واللام بالاسم ولا كاتصال المضاف بالمضاف إليه، فلذلك لم يقو قوَّتهما".

"وأمَّا التصغير فقد وجد في الأفعال نحو: ما أُميلح زيداً، بخلاف الألف واللام التي للتعريف وللإضافة، ألا ترى أنّه لم توجد الألف واللام المعرفة داخلة على الفعل في موضع، وكذلك لم تضف الفعل إلى غيره في موضع من المواضع"(١).

مما سبق يتضح أن العلة التي ذكرها الباقولي أرجح مما ذكره أبو نصر الضرير؛ لعدم اضطراد علة أبي نصر و ضعف ما أجيب به على الاعتراض عليه.

---

١ – ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٣/٢، ٣٤٤.

المبحث الثالث: علل انفرد بها أبو نصر الضرير.

علة اسمية(كَيْفَ)

لا خلاف بين العلماء في اسمية (كَيْفَ)، و ذكر **أبو نصر الضرير** علة اسميتها في وجهين : "أحدهما : ما حكاه قطرب عن بعض العرب من قولهم : (انظر إلى كيف يصنع)، فأولاها حرف الجر".

"الثاني : يُسَمَّى دليل التحليل وهو الجيد، لا يخلو أمرٌ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا ، فلا تَكُونُ فِعْلًا ؛ لأَنَّهَا لَيْسَت على أَوْزانِ الفِعْلِ ، ولأنّ فِعْلًا لا يلى فِعْلًا وَأَنْتَ تَقُول : « كَيْفَ يَصنع » . ولا تكون حَرْفًا ؛ لأنّ الحرف مع الاسم لا يُفيد إلا في النداء ، وَأَنْتَ تَقُولُ: (كَيْفَ زَيْدٌ) فيفيد ، فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا"[1] .

و ما ذكره أبو نصر سبقه به كلٌّ من ابن برهان، و الثمانيني مع زيادة بيان و إيضاح فقد قال ابن برهان: "(كيف): اسم، لأنك تقول: كيف زيد؟ فيكون ذلك كلاما تاما، وقد صح أن (زيدا) اسم، بقي الكلام في (كيف)، فلو كانت حرف معنى، كانت الجملة نداء، وليست كذلك، ولو كانت فعلا، انبغى أن يحسن قبلها (قد) أو (السين) أو (سوف) أو تكون أمرا أو نهيا، وليس الأمر فيها كذلك، فبقي أن تكون اسما، ولأن الاسم هو الأصل، والفعل هو الفرع، فرددناها إلى الأصل" [2].

وقال الثمانيني: "فأما (كيف) فالذي يدل على كونها اسما أن (قطربا) حكى عن بعض العرب أنه أدخل حرف الجر عليها، فقال: (انظر إلى كيف يصنع)، وحكى (الأخفش): أن قوما من العرب يقولون: (على كيف تبيع الأحمرين)"[3] ؟ فيدخلون عليها حرف الجر، وهذا دليل من طريق السماع، فأما طريق القياس، فالذي يدل على أنها اسم أنها تجاب بالاسم، إذا قيل:" كيف زيد؟ قيل (صالح، أو مريض): والاسم لا يكون إلا جوابا لاسم، وأنك تبدل منها الاسم، تقول: (كيف زيد: أخارج أم مقيم)؟ والاسم لا يبدل إلا من الاسم، وإنها سؤال

---

١ – شرح اللمع ص٤

٢ – شرح اللمع ٥/١

٣ – الأحمران: قيل: اللحم والخمر، أو: الذهب والزعفران، التاج (حمر) ١١: ٧٤، ٧٥.

عن حال، والحال لا تكون إلا اسما؛ فإذا وجدت الجمل، في مواضع الحال؛ فذلك مجاز وليس بحقيقة. والذي يدل على أن (كيف) اسم أنك تقول: (كيف زيد)؟ فيكون كلاما مستقلا، ولا تخلو أن تكون حرفا أو اسما أو فعلا، فلا يجوز أن تكون حرفا؛ لأن الحرف مع الاسم لا يفيد إلا في النداء، وهذا ليس بنداء، ولا يجوز أن تكون فعلا، لأنها ليست مشتقة من مصدر، ولا تدل على زمان مخصوص، وأيضا فإنه ليس في الأفعال الثلاثية ما يسكن وسطه سكونا لازما" (١).

و وافقه مَنْ جاء بعده مِن النحاة ممن تعرض لاسمية (كيف) و زادوا عللا أخرى غير ما ذكره أبو نصر الضرير، فعلة اسمية (كيف) عندهم تكمن في الأمور الآتية:

"الأول: أنَّها داخلةُ تحت حدِّ الاسمِ، وذلك أنّها تدلُ على معنى في نفسها ولا تَدُلُّ على زمانِ ذلك المعنى".

"والثاني: أنَّها تجابُ بالاسم والجوابُ على وفق السُّؤال وذلك قولهم: كيفَ زيدُ؟ فيقالُ: صحيحُ أو مريضُ أو غنيُ أو فقيرُ، وذلك أنها سؤالُ عن الحالِ، فجوابها يكون حالاً".

"والثالث: أنك تُبدل منها الاسمَ الصريح، و الاسم الصريح لا يبدل إلا من الاسم، فتقول: كيفَ زيدُ؟ أصحيحُ أم مريضُ، والبدل ها هنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك أصحيح زيدُ أم مريضُ؟، والبدلُ يساوي المبدل منه في جنسه".

"والرابع: أنّ من العرب من يدخلُ عليها حرف الجَرُ، قالوا: على كيفَ تبيعُ الأحمرين؟ وقالَ بعضهم: أنظر إلى كيفَ يصنع؟ وهذا شاذ في الاستعمال، ولكنّه يدلُّ على الاسمية".

فلا يجوز قياسا و استعمالا دخول حرف الجر عليها، قال ابن بعبش: " فإن قيل: فإذا كان اسمًا على ما ذكرتم، فلِمَ امتنعتْ منه حروفُ الجر، ولم تدخل عليه كما دخلت على "أَيْنَ"، إذا قلت: "من أين؟ " و"إلى أين؟ " فالجواب أن "أَيْنَ" لما كانت سؤالًا عن الأمكنة، ونائبة عن اللفظ بها، وكانت الأمكنةُ المنوبُ عنها مما تدخلها حروفُ الجر، فتقول: "من السوق"، و "من الجامع"، و"إلى السوق"، و"إلى الجامع" جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامَها، وأمّا "كَيْفَ " فإنما هي سؤال عن الأحوال، والأحوالُ لا تدخل عليها حروفُ الجر. ألا تراك لا تقول: "أَمِن صحيح" ولا "أمِن سقيم"، فكذلك سائرُ الأحوال، فلم تدخل على

---

١ – الفوائد والقواعد ص١٩ ، ٢٠ .

"كيف"، كما لم تدخل على ما ناب عنه. وقد حكى قُطْرُبٌ: "انظُر إلى كيف يصنع"، وقالوا: "على كيف تَبِيعُ الأحمَرَيْن؟ " وذلك شاذ، شبهوها بـ "أَيْنَ"[1].

"والخامس: أنّ دليلَ السّبْرِ والتَّقسيم أوجَبَ كونها اسمًا، وذلك أن يقال: لا تخلو ((كيف)) من أن تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، فكونها حرفًا باطلُ؛ لأنها تفيد مع الاسمِ الواحدِ فائدةً تامة كقولك: ((كيفَ زيدُ)). والحرفُ لا تنعقد به الاسم جملة مفيدة، فأما ((يا)) في النّداء ففيها كلامُ يذكر في موضعه، وكونها فعلاً باطلُ أيضًا لوجهين:

"أحدُهما: أنها لا تدلُّ على حدثٍ وزمان ولا على الزَّمان وحدَه".

"والثاني: أنَّ الفعلَ يليها بلا فَصل كقولك: كيفَ صَنَعتَ، ولا يكون ذلك في الأفعالِ إلاّ أن يكونَ في الفعلِ الأولِ ضميرُ كقولك: أقبلَ يسرعُ: أي أقبلَ زيدُ أو رَجُلُ، وإذا بَطَلَ القسمان ثَبت كونها اسمًا؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وإذا بطلت الفُروعُ حُكِمَ بالأصلِ، والله أعلمُ بالصَّواب"[2].

و أغفل أبو الحسن الباقولي الحديث عن اسمية (كيف) و علتها.

علة عدم جواز دخول قد و السين و سوف على فعل الأمر.

علل أبو نصر الضرير عدم جواز دخول قد و السين و السوف على فعل الأمر فقال: "و فعل الأمر لا يدخل عَلَيْهِ (قَدْ) و (السِّين) ، أما (قَدْ) فلأنَّها تُقَرِّبُه من الحال ، وفِعْلُ الأمر مستقبل، و (سَوْفَ) و (السِّين) لا يَدْخُلَانِهِ أَيْضًا ؛ لأنَّهُما مختصَّانِ بالاسْتِقْبال، وهو مستقبل فلا يُجْمَعُ بَين علامتي اسْتِقْبَال في فعل واحد"[3].

---

١ – شرح المفصل ١٤١/٣.

٢ – ينظر: اللباب في علل البناء و الإعراب٨٦/٢ – ٨٧، و التبيين ص ١٣١، و أسرار العربية ص٣٠، ٣١، و المرتجل ص٢٦، و شرح التسهيل لابن مالك ١٠٤/٤، و مغني اللبيب٢٧٠/١، و همع الهوامع ٢١٨/٢.

٣ – شرح اللمع ص٤، ٥.

و سبقه بذكر هذه العلة أبو القاسم الزَّجَّاجي[١]، و ابن جني[٢] ، و وافقه فيها ابن الخشاب و ابن يعيش إلا أنهما زادا الأمر وضوحًا، و بيانا.

فقال ابن الخشاب: " قد حرف يقرب الفعل الذي يدخل عليه من زمن الوجود أي الحال". و "السين" و"سوف"، هما حرفان إذا دخلا على الفعل المضارع أخلصاه للاستقبال وخلصاه من الشياع الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه، وذلك أن لفظ المضارع – مجرداً من قرينة – يحتمل الحال والاستقبال، فهو صالح لهما على سبيل البدل، فإذا قلت: زيد يضرب احتمل "يضرب" أن يكون الحال، وجاز أن يكون للاستقبال، والحال أولى به لأنها الحاصلة الموجودة فإذا أردت أن تخلصه للاستقبال وترفع عنه احتماله للحال أدخلته السين أو سوف فقلت: سيقوم أو سوف يقوم، فخلص للاستقبال، ولم يحتمل مع دخولهما إياه معنى غيره"[٣].

و قال ابن يعيش: "إن السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شائعاً في الاستقبال والحال كما تقصر الألف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قد تقرب الماضي من الحال"[٤].

فـ (قد) تدخل على الماضي و المضارع؛ لأنها لتقريب الماضي من زمن الحال، أو لتقليل الحال أو الاستقبال. أما السين و سوف فإنهما مختصان بالمضارع؛ لأنهما ينقلان الحال إلى الاستقبال.

أما أبو الحسن الباقولي فقد أغفل ذكر هذه العلة فلم يذكرها إلا أنه ذكر في علة تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم تخصيصه للاستقبال بدخول السين أو سوف[٥].

---

١ – الإيضاح في علل النحو ص٨٧.

٢ – أسرار العربية ص٤٩.

٣ – المرتجل ص١٥ ، ١٦

٤ – شرح المفصل ٣٩/٢.

٥ – شرح اللمع ص ٦٥.

علة جمع المؤنث بزيادة ألف و تاء .

المؤنّث، جمعُه السالمُ بالألف والتاء، نحو: "الهِنْدات" و"المسلمات"، وكذلك ما أُلحق بالمؤنّث ممّا لا يعقل من نحو: "جِبال راسِياتٍ"، و "جِمالٍ قائماتٍ". و علل أبو نصر الضرير "لزيادة الألف، و التاء على الكلمة للدلالة على جمع المؤنث بأنك زِدْتَ حَرْفَيْنِ ؛ لأنك لَوْ زِدْتَ أَلِفًا وَحْدَهَا لالتبس بالتثنية ، فاحْتَجْتَ إلى حرف آخر من حُرُوفِ المد ؛ لأنها أَوْلَى ما زِيدَ فَلَمْ يُمكن ذَلِكَ ، فَزِدْتَ حَرْفًا يُشبه الواو وهو التاء؛ لأنها تُبْدَلُ منها ألا تَرَى أَنك تُبْدِلُها من الواو في (تراث)"[1] .

فأبو نصر يرى أن الألف لو زيدت وحدها للدلالة على الجمع لالتبس الجمع بالتثنية فكان لابد من زيادة أخرى فزيدت التاء معها لشبهها بالواو. و هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل فهو لم يبين لِمَ كانت الزيادةُ حرفَيْن؟ وهلّا كانت حرفًا واحدًا. و لِم كانت الألف أولى بالزيادة من أختيها الواو و الياء؟

و جواب ذلك "أنهم إنّما زادوا حرفَيْن؛ لأنّ جمعَ المؤنّث السالم فرعٌ على جمع المذكّر السالم، فكما أن المَزيد في جمع المذكر السالم حرفان، كذلك كان مثله في جمع المؤنّث، وكان الزائد الأول حرفَ مدّ ولِين كما كان في التثنية والجمع".

"وقيل إنما زيد ههنا حرفان؛ لأن ههنا معنيين فرعين: الجمع و التأنيث، فجعل بإزاء كل فرع حرفٌ".

وإنّما اختيرت الألفُ دون الواو والياء لخفتها وثقلِ الجمع والتأنيثِ. فوجب أن يدخل أخف الحروف فكانت الألف أحق بذلك لخفتها ولم تجز زيادة أحدهما معها؛ لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله؛ لأنه كان يقع طرفًا وقبله ألف زائدة فينقلب همزة، فزادوا التاء بدلاً عن الواو.

واختيرت التاء معها لوجهَيْن:

"أحدهما: أنّها تُشْبه الواوَ، ولذلك أُبدلت منها في مواضعَ كثيرةٍ، نحو: "تُكَأَةٍ"، و"تُخَمَةٍ"، والواو أختُ الألف".

"و الوجه الثاني: أنّها تدل على التأنيث، فرُكّبت مع الألف ليدلّا على الجمع والتأنيث"[2].

و العلة التي ذكرها أبو نصر لها وجاهتها و لا مانع أن يضاف إليها ما ذكره غيره فيصير التعليل قويا و منطقيا.

---

١ – شرح اللمع ص ٢٥.

٢ – ينظر: العلل في النحو١٦٧، و أسرار العربية ص٥٢، و شرح المفصل لابن يعيش ٧/٥، و اللباب ١١٦/١، و المغني ابن فلاح ص٤١٥– ٤١٧.

علة اختصاص المثنى بالألف و الجمع بالواو .

علل أبو نصر الضرير لاختصاص الألف بالتثنية والواو بالجمع ؛ "بأنّ كُلّ شيءٍ يُثنى في الأكثر، وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ يُجمع جَمْعَ السَّلامة فَصَارَتِ التثنية أَكْثَرَ ، فَخُصَّت بالألفِ لخِفَّتِها، وَجَمْعُ السَّلامة قليلٌ فَخَفَّ لذلك ، فأعطى الواوَ لِثِقَلِها"(١).

فأبو نصر يرى أن المثنى أكثر استعمالا و دورانا في الكلام من الجمع فناسبه الألف الخفيفة، و الواو لثقلها ناسبت الجمع لقلة استعماله بالنظر إلى المثنى، و أكد هذا المعنى أبو البركات الأنباري فذكر "أنهم خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو؛ لأن التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل؛ جعلوا الأخف، وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل؛ ليعادلوا بين التثنية والجمع"(٢).

و ذكر أبو البقاء علة أخرى هي "أن الْوَاو جُعلت للْجمع لقوَّتها وخروجها من عضوين وأنَّها دلَّت على الْجمع فِي الْإِضْمَار نَحْو (قَامُوا) وأنَّ مَعْنَاهَا فِي الْعَطف الْجمع، و أَن الْألف جعلت ضميراً لأثنين فِي نَحْو (قاما) فَكَذَلِك تكون فِي الْأَسْمَاء"(٣).

و الفرق بين العلتين أن أبا نصر نظر إلى كثرة الاستعمال، و أبا البقاء نظر إلى القوة، و لا تعارض بين العلتين، أما أبو الحسن الباقولي فلم يذكر علة اختصاص المثنى بالألف و الجمع بالواو.

علة اسمية "إذ" و "إذا".

"إذ" ظرف لما مضى من الزمان، **و "إذا"** ظرف لما يستقبل، **و** ذهب أبو نصر الضرير إلى القول بأنهما " اسمان لإضافتهما إلى الجمل، و أن معناهما: زمني كذا"(٤).

---

١ – شرح اللمع ص ٢١.

٢ – أسرار العربية ص٦٣

٣ – اللباب ٩٩/١، ١٠٠ .

٤ – شرح اللمع للضرير ص ٤

و هذا الذي ذكره أبو نصر جعله غيره من العلماء علة لاسميتهما و بنائهما ، فقد قال النحاة: " الدليل على اسمية «إذ» الإخبار بها، وإبدالها من الاسم، وتنوينها في غير ترنم، والإضافة إليها بغير تأويل نحو: أجيئك إذ جاء زيد، ورأيتك أمس إذ جئت ويومئذ، و: «بعد إذ هديتنا»، و كونها بمعنى " حين "، ودليل اسمية «إذا» مع ما سبق، إبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غداً إذا طلعت الشمس"[١].

و قال ابن السراج:" ويدلك على أنها اسم أنها تقع موقع قولك: آتيكَ يوم الجمعةِ، وآتيكَ زمَن كَذا، ووقتَ كذا."[٢] و علة بنائهما افتقارهما إلى جملة بعدهما، فهما يشبهان الحرف في الافتقار؛ فاستحقا البناء لذلك. و هذا جعله أبو نصر علة لاسميتهما و ليس لبنائهما. و لم يتعرض أبو الحسن الباقولي للحديث عن "إذ" و "إذا" و اسميتهما.

علة جر المضاف إليه .

المضاف إليه حقه الإعرابي الجر؛ فهو مجرور دائما، و ذكر أبو نصر الضرير علة جره فقال: "و إنما استحق المضاف إليه الجر دون الرفع و النصب؛ لأن الرفع إنما يكون بالابتداء، وبالفاعل أو يحتمل عليهما، و النصب لا يكون إلا بعدهما، و بعد تمام الكلام، فلما كان المجرور ليس من هذين الضربين خص بحركة بين هذين و هي الجر"[٣]. فعلة جر المضاف إليه عند أبي نصر تكمن في خروجه عن عوامل الرفع و عوامل النصب فاختص لذلك بالجر الذي هو قسيم الرفع و النصب بالنسبة للأسماء، و لم يذكر الباقولي علة جر المضاف إليه". وكذلك كثير من النحاة لم يذكروها و إنما ذكرها بعضهم منهم ابن يعيش، و ابن بابشاذ، و ناظر الجيش و ان اختلفت عباراتهم في ذلك، فقال ابن يعيش: " فالجرُّ إنما يكون بالإضافة، وليست الإضافةُ هي العاملة للجرّ، وإنّما هي المقتضيةُ له. والمعني بالمقتضِي ها هنا أنّ القياس يقتضي هذا النوعَ من الإعراب، لتقع

---

١ – ينظر: رصف المباني ص١٤٨ ، و المساعد ٤٩٩/١، ٥٠٥، و ارتشاف الضرب ص ١٤٠٢

٢ – الأصول ١٤٤/٢.

٣ – شرح اللمع ص ٩٦.

المخالَفةُ بينه وبين إعرابِ الفاعل والمفعول، فيتميّزَ عنهما، إذ الإعرابُ إنّما وُضع للفرق بين المعاني"[١].

و قال ناظر الجيش: " ولا شك أن الجر أحد أنواع الإعراب الثلاثة التي تكون في الاسم، فلا بد له من عامل، والفعل لا مدخل له في عمل الجر؛ فوجب أن يكون عمل الجر ناشئا إما عن حرف وإما عن اسم، فكان العمل للحرف في نحو: نظرت إلى زيد، ومررت بعمرو، ورغبت في الخير، وللاسم في نحو: غلام زيد، وضارب عمرو، وذلك أن موجب العمل الاقتضاء، فإذا اقتضى شيء شيئا وجب أن يعمل فيه؛ فالحرف اقتضى اسما يباشره ليوصل إليه معنى الفعل الذي تعلق به، والاسم الذي هو المضاف اقتضى اسما يضاف هو إليه ليتخصص به، فوجب أن يكون كل منهما عاملا في ما اقتضاه وكان العمل الجر؛ لأن الرفع والنصب اللذين هما النوعان الآخران إنما يسبقهما الفعل وما أشبهه من الأسماء والحروف"[٢].

و قال ابن بابشاذ: " والأصل: غلامٌ لزيدٍ، وسرجٌ للدابة، وأخٌ لزيد، فحذفت اللام إيجازًا لما أريد من التعريف أو الاختصاص. لأنه كان الاسم الأول مع وجود حرف الجر نكرة ومبهمًا، فلما زال صار الأول معرفًا بالثاني إذا أضيف إلى المعرفة مثل: غلام زيدٍ، أو مختصا إذا أضيف إلى نكرة مثل: غلام رجلٍ، وسرج دابةٍ، وغلام أخٍ، ونحوه. فلهذه العلة أضيف. ولهذه العلة لم يجز في الاسم الثاني غير الجر، سواء ظهر حرف الجر أولم يظهر"[٣].

مما سبق من نصوص يتبين أن المضاف إليه اختص بالجر للفرق بينه و بين الفاعل الذي اختص بالرفع و المفعول الذي اختص بالنصب، و لأن الرفع و النصب يسبقهما الفعل وما أشبهه من الأسماء والحروف. و يلاحظ أن كلام أبي نصر هنا أدق و أوضح مما قاله غيره من العلماء.

---

١ – شرح المفصل ١٢٣/٢.

٢ –تمهيد القواعد ص٣١٦١، ٣١٦٢.

٣ – شرح المقدمة المحسبة ٣٣٠/٢، ٣٣١.

المبحث الرابع: علل انفرد بها أبو الحسن الباقولي:

علة تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم.

معنى المضارع: المُشابِه، يُقال: "ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته" إذا صرتَ مثله. وأصلُ المضارعة تقابلُ السَّخْلتَيْن على ضَرْع الشاة عند الرضاع، يُقال: "تَضارع السخلان"، إذا أخذ كلّ واحد بحَلَمَة من الضرع، ثمّ اتُّسع، فقيل لكلّ مشتبهَيْن: متضارعان، فاشتقاقُه إذا من "الضرع" لا من "الرضع" فأنت تقول: ضارع يضارع مضارعة وهو مضارع ومضارع".[1].

و علل أبو الحسن الباقولي لتسمية الفعل المضارع بهذا الاسم فقال: " قلت: إنما سمي هذا الفعل مضارعاً، لأنه يشبه الاسم، من ثلاثة أوجه:

"الأول: أنك إذا قلت: زيد يضرب يصلح للحال والاستقبال، فإذا أردت تخصيصه بالاستقبال، قلت: سيضرب، وسوف يضرب. كما أنك إذا قلت: جاءني رجل، صلح " (رجل) لكل من كان من جنسه، فإذا أردت تخصيصه، قلت: هذا الرجل فلم يتناول إلا مفرداً معيناً".

"الثاني: و لأنك تقول: إن زيدا ليقوم، فتدخل اللام على هذا الفعل، قال الله تعالى: "و إن ربك ليحكم بينهم" و هذه اللام موضعها الأسماء؛ لأنها لام الابتداء؛ و إنما جاز (إن ربك ليحكم)كما جاز (إن ربك لحاكم) و لو قيل: إن ربك لحكم، لم يجز؛ لأن الماضي لا يضارع الأسماء".

"الثالث: و لأنك تصف به إذا قلت: مررت برجل يكتب، فهو في معنى: مررت برجل كاتب. و إذا ثبت هذا و تقرر فالمضارع معرب لمشابهته الأسماء على ما بيناه"[2].

و ما ذكره أبو الحسن الباقولي من أوجه مشابهة بين الفعل المضارع و الاسم اتفق عليها النحاة لم يخالف فيها أحد فقد ذكرها كل من ابن الوراق[3]، و الصيمري[4]، و الرضي[5]،

---

١ – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٤، و المغني لابن فلاح ص ١١٤ ، و التذييل ٦٧/١

٢ – شرح اللمع ص ٦٥ ، ٦٦.

٣ – علل النحو ص ٢٩ ،٣٠

٤ – التبصرة و التذكرة ص٧٦ – ٧٨ .

٥ – شرح الكافية للرضي ١٦/٤، ١٧.

وابن يعيش[١] ، واقتصر ابن الخشاب على وجهين منها فذكرهما بشيء من الإيضاح فقال: " وسمي مضارعاً لمشابهته الأسماء، والمضارعة في اللغة المشابهة وشبهه بالاسم أنه يكون شائعاً بين الزمانين: الحال والاستقبال، تقول: يقوم زيد ويصلي عمرو فيصلح للحال، أي هو في حال قيام وصلاة، ويصلح للاستقبال أي يقوم غداً، ويصلى غداً أو وقتاً ما آخر من أوقات الاستقبال فإذا دخلته السين أو سوف أخلصتاه للاستقبال وقصرتاه بعد أن كان شائعاً على مخصوص، فكان ذلك كالاسم المنكور، يكون مشتركاً بين أشخاص النوع شائعاً فيها، يصلح لكل واحد منها على وجهة البدل، فإذا أرادت إخلاصه لأحدها واختصاصه به ألحقته الألف واللام (كقولك: رجل، ثم تقول: الرجل، فيختص بهما، أعني الألف واللام) ، فقد شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهة، ومن جهات أخر، منها لحاق اللام له في قولك: إن زيداً ليقوم كما تلحق الاسم في مثل: إن زيداً لقائم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي إذا وقع خبراً، لأنك لا تقول: إن زيداً لقام على حد قولك ليقوم، لأن الماضي لا نسبة بينه وبين الاسم في معنى كما بين المضارع وبين الاسم، فللمضارعة بينهما جاز أن يدخله بعض ما يدخل الاسم"[٢].

و لم يتعرض أبو نصر الضرير لعلة تسمية المضارع بهذا الاسم، فلم يذكر شيئا من أوجه المشابهة بين الفعل و الاسم، و لعله ترك ذلك لوضوحه، و كثرة ذكره في كتب النحاة.

علة بناء (منذ)

"تُستعمل (منذ) على ضربين حرف و اسم فإذا كانت حرفاً كانت بمعنى الحاضر، وكانت الإضافة فيها أبعد، وكان ما بعدها مخفوضاً بمعنى (في)، نحو قولك: ما رأيته منذ الليلة أي في الليلة وإذا كانت اسما كانت بمعنى (الأمد) وكانت مرفوعة بالابتداء، وما بعدها خبرها فهي لا تكون مضافة البتة، فإذا قلت: ما رأيتك منذ دخل الشتاء، ومنذ قام زيد، فالتقدير: ما رأيتك زمن قام زيد، أو وقت قام زيد، فالزمن والوقت مضاف إلى الفعل، ثم حذف المضاف للعلم بمكانه ، والذي يقع بعد (منذ) خبر للمبتدأ وذلك أنك إذا قلت ما رأيته

---

١ – شرح المفصل ٤/٢١٠، ٢١١.

٢ – المرتجل ص ٢١، ٢٢ .

منذ كان كذا وكذا فتقديره منذ زمن كان كذا وكذا فحذف الزمن وأقيم الفعل مقامه فالفعل في موضع خبر المبتدأ"[١].

و هي مبنية في جميع أحوالها، فإذا كانت حرفا فلا كلام في بنائها؛ إذ الحروف كلها مبنية، وإذا كانت اسما فهي مبنية أيضاً بلا خلاف و يرى الباقولي أن شبهها بـ (قبل و بعد) هو سبب بنائها، و أنها بنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين، و كانت الحركة الضمة اتباعا لضمة الميم فقال: " وأما إذا كان (منذ) اسماء فإنما بني تشبيها بـ (قبل وبعد)؛ لأن الإضافة فيه ممتنعة وهو يتضمن أمد ذلك، وغاية ذلك، لأن معنى (منذ) إذا كان اسما أمد. فكأنه قال: منذ ذلك يومان، فحذف ذلك، الذي هو المضاف إليه، وبني كما بني (قبل، وبعد) وبني على الحركة لالتقاء الساكنين، واختير الضم؛ لأن الميم مضمومة، وهي كأنها أعني (الذال) مجاورة للميم، ولا اعتداد بالنون الساكنة، لأنها حاجز غير حصين، ألا ترى أنهم قالوا في: (مُنْتِنٌ) : مُنْتُنٌ، ومِنْيِنٌ، فمرة اتبع الأول الآخر، والأخرى: الآخر الأول. وكل ذلك جائز، لأن النون ليس بحاجز حصين"[٢].

وما ذكره الباقولي يكاد يكون محل اتفاق بين النحاة فقد ذكره سيبويه[٣]، و ابن السراج[٤]، والشريف الكوفي[٥]، و السيوطي[٦].

و ذهب العكبري، و ابن يعيش إلى "أنها بنيت لشبهها بالحرف فهي كـ " من" و " ما" إذا كانتا استفهاما أو جزاء وحقها السكون؛ لان أصل البناء على السكون و إنما حركت لكون النون قبلها ساكنة وضمت اتباعا لضم الميم إذ النون خفية لأنها غنه في الخيشوم ساكنة

---

١ – شرح المفصل لابن يعيش٤/٩٥ .

٢ – شرح اللمع ص ٧١، و ينظر الكتاب٤/١٧٣، ١٩٧

٣ – الكتاب ٣/٢٨٧.

٤ – الأصول ٢/١٣٧

٥ – البيان في شرح اللمع ص ٢٥ .

٦ – همع الهوامع ٢/١٦٤.

فكانت حاجزاً غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم، كما أنها تشبه أيضا " كم " الخبرية"[١].

و أغفل أبو نصر الضرير الحديث عن (منذ) و علة بنائها.

علة حذف نون المثنى و الجمع عند الإضافة.

"تُزَاد النون في المثنى و الجمع عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد"[٢]؛ لأن المفرد يستحق الحركة للإعراب، والتنوين؛ لأنه منصرف في الأصل، والألف والياء في التثنية يمنعان لحاقهما فعوض النون، وتحريكها لالتقاء الساكنين، وكسرها على أصله، وهذه النون تثبت مع الألف واللام لثبوت الحركة كقولك: الزيدان، وتسقط مع الإضافة سقوط التنوين كقولك: غلامي زيد، ولهذا حكم بأنها عوض منه"[٣].

فمن الأشياء التي تحذف لأجل الإضافة نون المثنى و الجمع، تقول: جاءني غلاما زيد، و كاتبو الدرس، و إنما سقطت النون مع الإضافة، لقيامها مقام التنوين. والتنوين، والإضافة لا يجتمعان فكذا ما خلفه، وقام مقامه[٤]. قال الباقولي: "بناء على هذا كان من الواجب ألا تسقط النون عند الإضافة، لأن النون بدل من الحركة والتنوين، فإن كان التنوين يسقط مع الإضافة، فالحركة لا تسقط معها، ولكن لما ترددت النون بين الحركة والتنوين، أثبتت مع

---

١ – ينظر: اللباب ٣٧٣/١ ، و شرح المفصل ٩٥/٤.

٢ – هذا مذهب البصريّين ، وأمّا الكوفيّون فيقولون: إنّها عوض من التنوين، ويستدلّون بقولك: «جاءني غلاما زيد» فحذفها يدلّ على أنّها كالتنوين، والبصريّون يستدلّون بقولك: الغلامان، فإثباتها يدلّ على أنّها كالحركة، إذ التنوين لا ثبات له مع الّلام.

والوجه أنّها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع، فإذا قلت: رجلان كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا، وإذا قلت: الرجلان كانت عوضا من الحركة، فإذا قلت: «غلاما زيد» كانت عوضا من التنوين. ينظر: الكتاب: ١٧/١، والمقتضب: ١/ ٥، و علل التثنية لابن جني ص ٨٠– ٨٤، و الإيضاح في شرح المفصل ص ٥١٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١٤٠.

٣ – ينظر: المخصص ٣٤٦/٣، و سر صناعة الإعراب ٤٤٩/٢، و شرح الكافية للرضي ٨٨/١.

٤ – ينظر: اللمع في العربية لابن جني ص١٩، و علل التثنية لابن جني ص ٨٢ ، ٨٣ .

الألف واللام، مراعاة لجانب الحركة، وحذفت مع الإضافة مراعاة لجانب التنوين ولم يكن الأمر على العكس من هذا، لأن في ذلك، جمعا بين النون، والمضاف إليه"[١].

فالباقولي يؤيد مذهب البصريين؛ إذ يرى أن النون عوض من الحركة و التنوين، و أحيانا يغلب جانب الحركة و أحيانا يغلب جانب التنوين، فمع (أل) روعي جانب الحركة حيث إن الحركة تثبت مع (أل) فكذلك ما ناب عنها و هو النون، و عند الإضافة روعي جانب التنوين حيث إن التنوين يحذف لأجل الإضافة فكلك ما ناب عنه. و هذا ما ذكره العكبري حيث قال:" أما سُقُوطهَا مَعَ الْإِضَافَة فَمن حَيْثُ هِيَ بدلٌ من التَّنْوِين وَمن الْحَرَكَة وَلم يعكس فتحذف مَعَ الْألف وَاللَّام وَتثبت فِي الْإِضَافَة لوَجْهَيْنِ.

"أَحدهمَا أنَّ الْمُضَاف إِلَيْهِ عوض من التَّنْوِين فِي مَوْضِعه وَلِهَذَا كَانَ من تَمام الْمُضَاف وَثُبُوت التَّنْوِين يُؤَدِّي إِلَى الْجمع بَين الْعِوَض والمعوض وَإِلَى قطع الأوَّل عَن الثَّانِي".

"وَالْوَجْه الثَّانِي أنَّ النُّون لَمَّا ثبتَتْ مَعَ الْألف وَاللَّام بَدَلا من الْحَرَكَة وَحدهَا أردوا أَن يبيّنوا أنَّها بدلٌ من التَّنْوِين أَيْضا فحذفوها مَعَ الْإِضَافَة عوضا من حذفهَا مَعَ الْألف وَاللَّام" [٢].

و يرى الرضي، و الشيخ خالد أن نون التثنية والجمع و ما يلحق بهما إنما حذفت عند الإضافة؛ لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين يلي علامة الإعراب، و لهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو: "بساتين و شياطين " ؛ لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر؛ لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون[٣].

و أرى أن هذا الكلام غير دقيق قد جانبه الصواب فما ذكر من نحو: "بساتين و شياطين " ليس جمعَ مذكرٍ سالمًا و إنما هو جمعُ تكسيرٍ معربٌ بالحركات، و مُنع من التنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف، و الحديث في المثنى و جمع المذكر السالم.

و لم يتعرض أبو الحسن الضرير لشيء مما ذكر في حذف نون المثنى و الجمع عند الإضافة.

---

١ – شرح اللمع ص١٠٠.

٢ – ينظر اللباب ١٠٧/١

٣ – ينظر: شرح الكافية للرضي ٨٧/١، و التصريح٦٧٣/١، ٦٧٤.

علة افتقار الجملة الواقعة خبرا إلى رابط .

إذا وقعت الجملة خبرًا لمبتدإٍ، أو صفةً لموصوف، أو صلةً لموصول، أو حالا، فلابد فيها من ضمير يعود إلى السابق، و علة ذلك كما يرى الباقولي "أنها مقدرة تقدير المفرد؛ لأن المبتدأ والخبر نظير الفعل و الفاعل، فقولك: زيد قائم، نظير قولك: قام زيد، فكما أن قام زيد، جزآن فكذلك زيد قائم. فإذا قلت: زيد قام أخوه، أو قلت زيد أبوه قائم، فالجملة في تقدير المفرد، حتى يكون الكلام من جزأين ، و يكون طبقا للجملة الأخرى، ألا ترى أن الجملة الأخرى جزآن ، فمن المحال أن تكون هذه ثلاثة أجزاء، فإذن هذان الجزآن المركب منهما الخبر في تقدير جزء واحد"[١].

و لم يذكر أبو نصر الضرير علة افتقار الجملة الواقعة خبرا إلى رابط بل أغفلها. و ما ذكره الباقولي موافق في معناه لبعض ما ذكره أبو البركات الأنباري و ابن فلاح النحوي حيث "اعتلا لافتقار الجملة الوقعة خبرا أو صفة أو صلة إلى رابط بأن الجمل تستقل بنفسها، فيبقى الأول كأنه أجنبي منها، و الضمير يربطها بما قبلها، إذ لابد من عوده على شيء؛ إذ لا يستقل بالمفعولية، و هو ينزل منزلة المفرد المشتق؛ لاشتراكما في عود الضمير، ولو لم يرجع من الجملة ضمير إلى الأول؛ لم يكن الأول أولى بالجملة من غيره، فتبطل فائدة الخبر"[٢].

و هذا الكلام يتميز عما ذكره الباقولي بالوضوح و البرهان ؛ لأنهما قيدا المفرد الذي تكون الجملة بمنزلته بالمشتق، أما الباقولي فقد أطلق القول و لم يقيده بالمشتق، و غاب عنه أن الخبر المفرد قسمان: جامد ومشتق، فالجامد هو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ"زيد" فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة، و كـ"أسد" إذا أراد به شجاع على رأي، فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة، وهو "شَجُع" و كـ"صاحب" فإنه وإن كان مشعرا بمعنى "صحب" لكن لا بحسب الاستعمال، فكل من "زيد" و"أسد" و"صاحب" عندهم من قبيل الجوامد، "فلا يتحمل ضميرا المبتدأ، نحو: هذا زيد"، وهذا أسد، وهذا صاحب، فليس في

---

١ – شرح اللمع ص ١١٧.

٢ – ينظر: أسرار العربية ص٧٦، و المغني لابن فلاح النحوي ص ٦٢٥.

شيء منها ضمير يعود على المبتدأ، "إلا إن أول" الجامد "بالمشتق" فيتحمل ضمير المبتدأ، "نحو: زيد أسد، إذا أريد به شجاع" عند جمهور البصريين[١]، فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف، أو أنه نفس الأسد مبالغة، لا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم؛ لأنه الأول من غير زيادة معنى فعل"[٢]. وذهب الكسائي من الكوفيين[٣]، والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا[٤]، سواء أول بمشتق أم لا. وقد رد "بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول: زيد قائم هو وعمرو"[٥] .

و المشتق هو "ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ"قائم" فإنه دل على معنى "قام"، إذا أخبر به عن مبتدأ "فيتحمل ضميره، نحو: زيد قائم"، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهند قائمة، والهندان قائمتان، والهندات قائمات، فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ[٦]، فحمل الخبر الجملة على المفرد المشتق أرجح و أكمل وأسلم.

---

١ – شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ و التصريح ١٩٩/١

٢ – شرح الجمل لابن خروف ٣٩١/١

٣ – شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٦، و ارتشاف الضرب ص ١١١٠ ، وهمع الهوامع ١٦٥/١ ، و المطالع السعيدة ص ٢٥٧، و التصريح ١٩٩/١.

٤ – كذا ذكر ابن عقيل في شرحه ١/ ٢٠٥، وقال: "والتقدير عندهم: زيد أخوك هو". وانظر الإنصاف ١/ ٥٥، وشرح المفصل ١/ ٨٨ ، و المساعد ١/ ٢٢٧

٥ – شرح الجمل للجرجاني ص ٤٠ ، وهمع الهوامع ١٦٥/١

٦ – ينظر: " رابط المفرد وسائله و مواضعه" دراسة نحوية تطبيقية" ص ١٢، بحث من إعداد الباحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة.

علة عدم جواز وصف الضمير أو الوصف به .

نقل أبو الحسن الباقولي عن أبي الفتح ابن جني أن الأسماء المضمرة لا توصف، لأنها إذا أضمرت، فقد عرفت، ولم تحتج إلى الوصف لذلك. هذا كما قال سيبويه: "لو قلت مررت به المسكين، وجعلت المسكين صفة للهاء، لم يجز؛ لأن الهاء في غاية الإيضاح والبيان، فلو احتاج إلى الوصف لكان إظهاره أولى من إضماره"(١). ثم عقب على ذلك بقوله: " فالمضمر لا يوصف، لاستغنائه عن الوصف"(٢). و لم يذكر أبو نصر الضرير هذه العلة مطلقا، و لم يتكلم عن وصف الضمير أو الوصف به.

و العلة التي ذكرها أبو الحسن الباقولي لمنع وصف الضمير أو الوصف به يكاد يجمع عليها النحاة، فقد ذكرها كل من الصيمري و عبد القاهر الجرجاني و الرضي.

قال الصيمري عن الضمير: "أما ترك صفته؛ فلأن الصفة تعريف وتبيين للأول، والمضمر لا يضمر إلا بعد أن يُعرف فاستغنى عن الصفة".

"وأما ترك الصفة به فلأنه أخص الأسماء، وحق الصفة أن يكون تعريفها " أقل من تعريف الموصوف، لأن المتكلم يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عرفه استغنى عن الوصف، وإن لم يعرفه وصفه بصفة تبين عنه. فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف"(٣).

و قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "إنّما كان كذلك، أمّا كونه لا يوصف فلوضوحه، ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفيّة، وهو الدلالة على المعنى، فإنّ المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى، وإنّما وضعت للذّوات، ولذلك امتنع إضمار الحال"(٤).

و قال الرضي: " اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به، أما أنه لا يوصف، فلأن المتكلم والمخاطب منه: أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف، أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل، وأما الوصف المفيد للمدح أو الذم، فلم يستعمل فيه، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف ، ولم يوصف الغائب، إما لأن مفسره في

---

١ – الكتاب٢/٧٦، و ينظر شرح اللمع لابن جني ص ٢٤٨.

٢ – شرح اللمع ص٢٤٨، ٢٤٩.

٣ – التبصرة و التذكرة ص ١٧١، ١٧٢.

٤ – الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٥/١ ، ٤٤٦

الأغلب لفظي، فصار بسببه واضحا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب، وإما لحمله على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما، وأما أنه لا يوصف به، فلما هو مقرر من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساويا، ولا أخص من المضمر، ولا مساوي له، حتى يقع صفة له"[١].

و اعترض الشيخ الصبان على ما ذكر من علة فقال: " و قولهم في علة استثناء الضمير أن الصفة لا تكون أعرف ممنوعٌ ؛ لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأي مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل عن المتبوع لأنا نقول هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة ويقوّي ذلك المنع أنه يقال الرجل الذي قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت"[٢].

و ذهب ابن أبي الربيع و ابن الفخار إلى أن المضمر لا يُنْعَت لأمرين :

"أحدهما : أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمراً ، لأنَّ المضمر وَضْعُه مخالف لوضع الظاهر ، المضمر إنما يذكر حيث يُعلم على من يعود، ويكون معه ما يُفَسِّره ، والظاهرُ إنَّما وضع البيان ما لا دليل للمخاطب على مُسَمَّاه إلا به" .

الثاني : ما ذكره أبو القاسم : "أنَّ " الاسم لا يُضْمَر إلا بعد أن يعرف" [٣] فقد استغنى عن النعت ، وبهذا عَلَّلَهُ سيبويه" [٤] .

"و لا يُنعْتَ بالضمير؛ لأنه جامد ، والأصل في النعت أن يكون مشتقا ، أو في حكمه ، وليس الضمير كذلك"[٥].

فالباقولي علل لعدم جواز وصف الضمير بأنه في غاية الوضوح و البيان؛ لأنه أعرف المعارف فاستغني عن الوصف، و لم يذكر علة عدم جواز الوصف به، و ذكرها غيره من النحاة أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساويا، ولا أخص من المضمر، ولا مساوي له، حتى يقع صفة له، كما أن شرط الوصف أن يكون مشتقا، و الضمير جامد. و الله أعلم.

---

١ – شرح الكافية ٣١٠/٣

٢ – حاشية الصبان ١٥٩/١.

٣ – الجمل ص ٢٩

٤ – الكتاب ٨٨/٢

٥ – ينظر: البسيط في شرح الجمل ص٣٢٠ ، ٣٢١ ، و شرح الجمل لابن الفخار ص١٤٤/١٤٥.

الخاتمـــــــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتختم الأعمال، وترفع الدرجات، والصلاة والسلام على من برسالته ختمت الرسالات، وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم الدين. **وبعـــــــد**

فقد و فقنى الله– تبارك وتعالى–لإتمام هذا البحث الذي أرجو أن أكون قد وُفِّقت فيه إلى الصواب في توضيح صور الكثرة و أثرها في العربية نحوًا و صرفًا. و الذي تكمن أهم نتائجه فيما يلي:

أولا: أن العلة النحوية عند أبي نصر الضرير تتسم بالإيجاز و الاختصار، أما أبو الحسن الباقولي فإنه يميل إلى شرح علته و توضيحها و الإطناب فيها. و ليس هذا دائما فأحيانا يخالف كل منهما منهجه ، فأبو نصر الذي يتسم بالإيجاز و الاختصار قد يبسط القول أحيانا، و يلجأ أبو الحسن إلى الإيجاز أحيانا أخرى.

ثانيا: أن ما يذكره أبو نصر الضرير و أبو الحسن الباقولي أحيانا يكون جزء علة لا علة كاملة بل يحتاج إلى إضافة و توضيح كما ظهر في العلة التي ذكراها لاختصاص الحكاية بالأعلام و الكُنَى.

ثالثا: أن ما يذكرانه من علل غير مسلم دائما فأحيانا يرد و يوجه إليه الطعن كما فعل ابن مالك عندما أبطل ما ذهب إليه أبو نصر الضرير من أن الفعل المضارع مبني لكون النون من خصائص الفعل.

رابعا: أنهما في كثير من الأحيان يكتفيان بعلة واحدة للحكم النحوي في حين يكون غيرهما قد ذكر أكثر من علة. و هذا يؤخذ عليهما في التعليل، فإن كثرة العلل أمر محمود يدل على ذكاء العالم و شدة فهمه للنحو.

خامسا: أن الشيخين تأثرا كثيرا في تعليلهما بالمذهب البصري، فغالبا ما كانا ينقلان كلام سيبويه في بيان العلة التي يذكرانها.

سادسا: لم ينفرد كلٌّ منهما بما ذكر شرحه من علل، بل كان له في ذلك موافقون سابقون عليه أو لاحقون له.

سابعًا: لم يكن كل ما ذكراه من علل صوابا بل كان يجانبهما الصواب أحيانا، و قد ظهر هذا واضحا أثناء الدراسة.

ثامنًا: أظهر البحث أن كلا من الشيخين لم يكن مقلدا في كل أحواله، بل كان كلٌّ منهما يتمتع بشخصية علمية قوية لديه القدرة على المناقشة و الاجتهاد و القبول و الاعتراض.

ثبت المصادر و المراجع

القرآن الكريم.

- ابن فلاح النحوي المتوفى سنة ٦٨٠هـ – ١٢٨١م ، حياته و آراؤه و مذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني، رسالة دكتوراه من إعداد الباحث/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلس المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مراجعة م . د / رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م) .
- أسرار العربية . تأليف / أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أسعيد الأنباري ، تحقيق / محمد بهجة البيطار ، مطبعة التوقي بدمشق (١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م) .
- أسلوب التعليل في اللغة العربية، لعباس أحمد خضير، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفي سنة (٣١٦ هـ) تحقيق د / عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة الرابعة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م)
- إنباه الرواة على أنباء النحاة . تأليف / علي بن يوسف القفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م .
- الأنساب . للإمام / أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢ هـ ، تقديم وتعليق / عبد الله عمر البارودي ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري المكتبة النصرية صيدا بيروت ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م) لاط .
- الإيضاح العضدي . لأبي علي الفارسي ، تحقيق / حسن شاذلي فرهود ، طبعة دار التأليف – القاهرة (١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م) .
- الإيضاح في شرح المفصل . لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم د / موسى بناي العليلي – منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق .
- الإيضاح في علل النحو، للزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي السبتي ، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، تحقيق د/ عبادة بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٩٨٦ م) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) ط دار الفكر تاريخ الأدب في عصره الذهبي د/ عبد الرحمن عثمان .
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين.
- التبصرة والتذكرة . لأبي محمد الصيمري ، تحقيق د / فتحي أحمد مصطفي على الدين ، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) دار الفكر - بيروت .
- التذييل و التكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيلن الأندلسي ، حققه أ.د / حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م .
- التصريح على التوضيح . للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
- توجيه اللمع لابن الخباز دراسة لغويّة ونحويّة، رسالة ماجستير من إعداد: رعد كريم حسن، كليّة التربية في جامعة ديالى، ١٤٢٩ هـ... ٢٠٠٨ م
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق محمد على النجار المكتبة العلمية. دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري – دار صادر – بيروت .
- شرح ألفية ابن معطٍ، تأليف: عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشولمي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .
- شرح التسهيل المسمى " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨هـ، دراسة وتحقيق أ ٠ د/ محمد علي فاخر وآخرين.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة و تحقيق د. حسن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود.
- شرح اللمع ٠ صنفه / ابن برهان العكبرى المتوفي سنة ٤٥٦هـ ، حققه د / فائز فارس – السلسلة التراثية – الطبعة الأولي – الكويت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- شرح اللمع في النحو، تأليف: القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب
- شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار ، إشراف الدكتور / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م) .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيلي ، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي – الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م ٠
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- العلة النحوية عند الشريف الكوفي (ت ٥٣٩هـ) في كتابه البيان في شرح اللمع، د. عبد الله راجحي محمد غانم، بحث منشور في مجلة كلية التربية بزنجبار جامعة عدن. العدد العاشر.
- علل النحو، لأبي الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني المتوفى سنة ٦٤٣ هـ تحقيق د / فهمي حسن النمر ، و د / فؤاد على مخيمر . دار الثقافة الدوحة قطر الطبعة الأولى ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .
- الفوائد الضيائية على متن الكافية، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين «المتوفى: ٨٩٨ هـ»، المحقق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.

- الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني، (ت ٤٤٢هـ)، دراسة و تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الكتاب – كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان فنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت الطبعة الأولي لات
- كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩ هـ)، دراسة و تحقيق: د علاء الدين حمويه، دار عمار.
- كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ).
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي.
- كتاب شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تأليف الشيخ أبي الحسن الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: د . محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧ م ، الطبعة الأولى.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . حاجي خليفة ، مصطفي بن عبد الله ، دار الكتب العلمية – بيروت .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ،لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، المتوفى سنة ٥٤٣هـ ، حققه د/ محمد أحمد الدالي ، دمشق ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- الكناش في فني النحو و التصريف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان٢٠٠٠م
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق غازي مختار طليمات – دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر بدمشق الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .
- لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ دار صادر بيروت وطبعة دار المعارف.
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المرتجل في شرح جمل عبد القاهر . لأبي محمد بن عبد الله بن الخشاب ، تحقيق الأستاذ / علي حيدر ، دمشق (١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م) .

- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ . تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف ، دار سرور لاط لات .
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي . عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
- معجم المؤلفين . تراجم مصنفي الكتب العربية . تأليف / عمر رضا كحالة . دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان لاط لات .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٠ للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن موسي الشاطبي المتوفي سنة ٧٩٠هـ، تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين – الطبعة الأولي ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ مِ.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب . صنعه / أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي . الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، المتوفى سنة ٥٨١ هـ ، حققه وعلق عليه الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / على محمد معوض – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- النحو العربي، العِلَّة النحوية نشأتها وتطورها. د. مازن المبارك، المكتبة الحديثة، الطبعة الأولى١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق / أحمد شمس – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة:.	٥
التمهيد: تراجم و مفاهيم، و فيه أربعة مطالب:	٩
المطلب الأول: ترجمة أبي نصر الضرير.	٩
المطلب الثاني: الباقولي حياته ونشأته.	١٠
المطلب الثالث: أهمية كتاب اللمع العلمية.	١٢
المطلب الرابع: العلة، و آراء النحويين فيها.	١٣
المبحث الأول: علل اتفقا عليها:	١٦
علة بناء " أين"، و "كيف".	١٦
علة اقتصار حروف المضارعة على حروف (أنيت).	١٦
علة بناء الفعل الماضي.	١٩
علة بناء "أمس".	٢٢
اختصاص التثنية بالأسماء	٢٣
علة رفع المبتدأ.	٢٤
علة عدم جواز وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة .	٢٥
علة اختصاص الحكاية بالأعلام و الكنى .	٢٧
المبحث الثاني: علل اختلفا فيها.	٣٠
علة حصر الكلمة في ثلاثة أقسام.	٣٠
علة بناء الفعل المضارع المتصلة به نون التوكيد أو نون النسوة.	٣٣
علة وقوع الإعراب على آخر الكلمة.	٣٧
علة اختصاص الجر بالأسماء و الجزم بالأفعال	٣٩
علة بناء "قبل"، و "بعد"، و "حيث".	٤٤
علة حمل النصب على الجر في التثنية و الجمع.	٤٨
علة جر الممنوع من الصرف المضاف أو المقترن بأل بالكسرة.	٤٩

المبحث الثالث: علل انفرد بها أبو نصر الضرير.	٥٢
علة اسمية(كَيْفَ)	٥٢
علة عدم جواز دخول قد و السين و السوف على فعل الأمر.	٥٤
علة جمع المؤنث بزيادة ألف و تاء .	٥٦
علة اختصاص المثنى بالألف و الجمع بالواو.	٥٧
علة اسمية "إذ" و "إذا".	٥٧
علة جر المضاف إليه .	٥٨
المبحث الرابع: علل انفرد بها أبو الحسن الباقولي:	٦٠
علة تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم.	٦٠
علة بناء (منذ) .	٦١
علة حذف نون المثنى و الجمع عند الإضافة	٦٣
علة افتقار الجملة الواقعة خبرا إلى رابط	٦٥
علة عدم جواز وصف الضمير أو الوصف به .	٦٧
الخاتمة: و فيها أهم نتائج البحث.	٦٩
ثبت المصادر و المراجع.	٧٠
فهرس الموضوعات.	٧٥